Academic Publication Council
مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت

حوليات كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

إلغاء الصفة القانونية للرق
في سلطنة زنجبار العربية ١٨٩٧
دراسة تاريخية

د. بنيان سعود تركي
قسم التاريخ - جامعة الكويت

الحولية الثالثة عشر
الرسالة الحادية والثمانون

١٤١٢ - ١٤١٣ هـ
١٩٩٢ - ١٩٩٣ م

هيئة التحرير

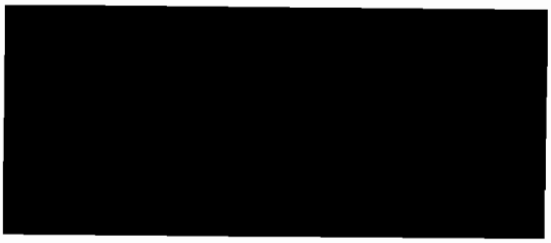

ثمن الرسالة :

الكويت ٥٠٠ فلس ـ البحرين ٧٥٠ فلس ـ قطر ٨ ريالات ـ الإمارات ٨ دراهم ـ السعودية ٨ ريالات ـ عمان ريال واحد ـ اليمن الجنوبي ٥٠٠ فلس ـ اليمن الشمالي ـ ٥ ريالات ـ العراق ٥٠٠ فلس (نصف دينار) ـ مصر جنية واحد ـ لبنان ١٠ ليرات ـ الأردن ٥٠٠ فلس ـ سوريا ١٠ ليرات ـ السودان ٥٠٠ مليم ـ ليبيا ٨٠ قرشا ـ الجزائر ١٠ دنانير ـ تونس ٥٠٠ مليم ـ المغرب ٨ دراهم.

الاشتراك السنوي لعدد (٨) رسائل

		الاشتراك	المجلد
الكويت	أفراد	٤ر ـ د.ك.	٦ر ـ د.ك.
	مؤسسات	١٦ر ـ	١٨ر ـ
الدول العربية	أفراد	٥ر ـ د.ك	٧ر ـ د.ك.
	مؤسسات	١٨ر ـ	٢٠ر ـ
الدول الأجنبية	أفراد	٣٢ر ـ دولاراً	٤٠ر ـ دولاراً
	مؤسسات	٦٤ر ـ	٧٠ر ـ

لأعضاء هيئة التدريس والطلاب خصم ٥٠٪

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشرة أو أية استفسارات أخرى بشأن الحوليات توجه إلى رئيس هيئة تحرير الحوليات ـ ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية ـ الكويت: 72454 ت: ٤٨١٠٣١٩. فاكس ٤٨١٠٣١٩

حوليات كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

الحولية الثالثة عشر — الرسالة الحادية والثمانون

١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

قواعد النشر في

حوليات كلية الآداب

١ ــ حوليات كلية الآداب دورية علمية محكمة تنشر مجموعة من الرسائل في الموضوعات التي تدخل في مجالات اختصاص الأقسام العلمية بكلية الآداب.

٢ ــ تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصيلة باللغتين العربية والإنجليزية ويراعى الا يتجاوز عدد صفحات أي بحث ١٣٠ صفحة ولا يقل عن ٤٠ صفحة.

٣ ــ تقدم البحوث مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين من ثلاث نسخ على ورق مقاس ٢١ × ٢٩ سم (A 4) وعلى وجه واحد فقط وترقم جميع الصفحات بما في ذلك الجداول والصور التوضيحية، وينبغي مراعاة التصحيح الدقيق للطباعة على الآلة الكاتبة في جميع النسخ.

٤ ــ يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والانجليزية في حدود ٢٠٠ (مائتي) كلمة تتصدر البحث.

٥ ــ ترسم الخرائط والأشكال والرسوم بالحبر الصيني على ورق «شفاف» حتى تكون صالحة للطباعة. أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لمّاع، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية.

٦ ــ يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل.

٧ ــ تكتب في قائمة المصادر كل التفاصيل المتعلقة بكل مصنف من حيث اسم المؤلف كاملاً مبتدأ بالكنية أو الاسم الاخير، وعنوان المصنف تحت خط متعرج وذكر الأجزاء أو المجلدات واسم المحقق أو المترجم ورقم الطبعة، ومكان النشر ثم اسم المطبعة أو دار النشر ثم سنة النشر ويتبع في قائمة المصادر النظام الآتي:

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير.

ــ تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ط٣، مصر، دار المعارف، د.ت.

ــ جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق محمد محمود شاكر، ط٢، دار المعارف بمصر. د.ت.

ـ الشـايب، أحمد، تـاريخ النقـائض في الشعر العـربي، ط٣، القاهـرة، مكتبـة النهضة المصرية، ١٩٦٦.

٨ ـ تثبت الهوامش على النحو التالي:

يذكر لقب المؤلف ثم الجزء ثم رقم الصفحة، وإذا كـان للمؤلف أكثر من مصنف في البحث فيذكر لقب المؤلف ثم عنوان المصنف ثم يليه الجـزء ثم رقم الصفحة، ويتبع في الحواشي النظام الآتي:

ـ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٣، ص٩١.

ـ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج٢، ص١٢٠.

ـ الشايب، ص٤٠.

٩ ـ توضع أرقام التوثيق بين قوسـين وترتب متسلسلة حتى نهايـة البحث، فإذا انتهت أرقام التوثيق في الصفحـة الأولى عند الـرقم (٦) يبدأ التـوثيق في الصفحة الثـانية بالرقم (٧) وهكذا.

١٠ ـ أصول البحوث التي تصل للحوليات لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر.

١١ ـ لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها، كما لا يجوز نشر البحوث في مجـلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في الحوليات إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلـك من رئيس تحرير الحوليات.

١٢ ـ عند طباعة البحث المقبول للنشر على المؤلف أن يقوم بمراجعة تجربة الطبع الأخيرة بمطابقتها على الأصل، مع مراعاة عدم إجراء أي تغييرات فيهـا تختلف عما ورد في الأصل، سواء بالإضافة أو الحذف.

١٣ ـ تمنح إدارة الحوليات لمؤلف كل بحث منشور ثلاثين نسخة مجانية من بحثه.

١٤ ـ ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى:

رئيسة تحرير حوليات كلية الآداب
كلية الآداب ـ جامعة الكويت
ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية
رمز بريدي: 72454
الكـويـت

الرسالة الحادية والثمانون

إلغاء الصفة القانونية للرق
في سلطنة زنجبار العربية ١٨٩٧
دراسة تاريخية

د. بنيان سعود تركي
قسم التاريخ - جامعة الكويت

حوليات كلية الآداب - الحولية الثالثة عشرة - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

المؤلـف

دكتور / بنيان سعود تركي

ـ ماجستير في التاريخ الحديث. جامعة ايسترن متشجـان الولايات المتحدة الامريكية ١٩٨٤.

ـ دكتوراه في التاريخ الحديث. جامعة اكستر. المملكة المتحدة ١٩٨٨.

ـ عضو هيئة التدريس بقسم التاريخ ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت.

ـ عضو اتحاد المؤرخين العرب.

محتوى البحث

ملخص ٩
المقدمة ١١
خلفية تاريخية ١٣
- الوضع الاقتصادي في زنجبار ١٨
- مبررات الغاء الصفة القانونية للرق ٢١
- إصدار المرسوم ٣٣
- بنود المرسوم ٣٣
- نشر المرسوم ٣٥
- دور الارستقراطيين العرب في تنفيذ المرسوم ٣٩
- المفوضون البريطانيون وتنفيذ المرسوم ٤٤
- طرق إلغاء الرق ٤٦
- التعويضات ٥٤
- كلفة المرسوم ٥٧
- إعداد المحررين ٥٧
- خاتمة ٦٩
- قائمة الوثائق والمراجع. ٧٢

ملاحق:

١ - مرسوم الغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار العربية ١٨٩٧. ..... ٧٦
٢ - مرسوف التقسيم الاداري لزنجبار ١٨٩٧. ..... ٧٨
٣ - إلغاء الصفة القانونية للرق بخصوص الحالة رقم ١٠٧ ..... ٨٠

ملخص

تدور هذه الدراسة التاريخية حول الغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار العربية ١٨٩٧. وقد تناولت الاعتبارات الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسكانية التي حاول آرثر هاردنج القنصل العام البريطاني تبريرها لتبني سياسة التدرج في إلغاء الرق. أي إلغاء الصفة القانونية للرق بدلا من إلغاء الرق إلغاء شاملاً وفورياً.

كما ألقت الدراسة الضوء من خلال تلك التبريرات على رغبة الإدارة البريطانية في كسر شوكة العرب الاقتصادية والاجتماعية. وفي نفس الوقت أبرزت إهمال الادارة البريطانية مصالح الارقاء الاقتصادية، كما سعت لفرض هيمنتها على مقدرات الأمور في زنجبار وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية ومصالح التجار الاجانب ورعاياها من الهنود.

استعرضت الدراسة ظروف صدور المرسوم وبنوده مبينة كيف حرصت الإدارة البريطانية على نشره في نطاق رسمي ضيق، وعدم المبالغة في الاعلان عنه مع أنه كان حدثاً كبيراً بحد ذاته.

استعانت الادارة البريطانية بالولاة العرب من ذوي النفوذ باعطائهم دوراً بارزاً في تنفيذ المرسوم، كما نيطت مهمة الاشراف العام على مفوضين بريطانيين عينا لهذا الغرض. وأوضحت الدراسة الأهداف من وراء تعيين كل من العرب والمفوضين البريطانيين سواء الأهداف الدينية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

ناقشت الدراسة الطرق الثلاثة لالغاء الرق والتعويضات وكلفة المرسوم. كما بينت أعداد المحررين وفئاتهم وأجناسهم وطبقات ملاكهم الاجتماعية مع استعراض الاختلاف بين جزيرتي زنجبار وبمبه.

وخلصت الدراسة إلى القول بأن سياسة التدرج نجحت في زوال شبح العبودية وأعطت للارقاء حقوقا وحسنت من أوضاعهم. إلا ان إصرار الادارة البريطانية على وضع قيود للاعتاق حد من اندفاع الأرقاء للحصول على حريتهم، كما أدى إلى تغير وضعهم من أرقاء إلى أشباه أرقاء لدى الاقطاعيين العرب. وكان نفوذ الإقطاعيين العرب الاجتماعي والاقتصادي أخذ يذوي كما ذوى نفوذهم السياسي. وهو ماخططت له الادارة البريطانية في زنجبار ونجحت في تحقيقه لتكون لها اليد الطولى في شؤون زنجبار الداخلية.

مقدمة

الرق يعني استغلال وتملك إنسان لإنسان آخر وفرض سلطته وممارسة حق الملكية عليه. وفي أوائل القرن التاسع عشر كان شرق أفريقية يعد مصدراً من المصادر الرئيسية لتجارة الرقيق. وكان يوجد في شرق افريقية مركزان لتجارة الرقيق هما كلوة وزنجبار[1]. وكانت الاولى تعد الميناء الرئيسي لتصدير الرقيق بينما كانت الثانية تعد المركز الرئيسي للاستيراد من داخل القارة الافريقية. وكان الرق في زنجبار جزءا لايتجزأ من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي. وكان يشمل الارقاء الذين يعملون في مزارع الاقطاعيات العربية، والذين يعملون في السوق المحلية. كما كان يشمل خدم أو أرقاء البيوت بمن فيهم الجواري والمحظيات.

وحتى تتضح صورة ما كان يجري نشير إلى أن سكان زنجبار كانوا ينقسمون إلى أربع مجموعات عرقية: أوربية وهندية وعربية وأفريقية. والافارقة ينقسمون بدورهم إلى سكان أصليين (أهل بمبة وتمباتو وواهديموا). وأفارقة من البر الأفريقي ومنهم الارقاء. وحسب تقديرات سنة ١٨٩٥ فان سكان زنجبار وفق ماجاء في تقارير الادارة البريطانية بلغ ٢٠٨٧٠٠ نسمة،

---

(١) المقصود بكلمة زنجبار العربية كل من جزيرتي بمبه وزنجبار ما عدا التحديد. وسلطنة زنجبار العربية التي كانت تحكم من قبل البوسعيديين أعلنت محمية بريطانية في نوفمبر ١٨٩٠ ونالت استقلالها في ديسمبر ١٩٦٣. وفي يناير ١٩٦٤ أطاحت ثورة داخلية بالحكومة وأنهت الحكم العربي هناك. وزنجبار تعد الآن جزءاً لا يتجزأ من جمهورية تنزانيا بعد اتحادها مع جارتها في البر الافريقي تنجنيقا.

الارقاء منهم حوالي ١٤٠٠٠٠ أي مانسبته تقريبا ثلثا عدد السكان[٢]. وكان معظمهم يعملون في مجال الزراعة لاسيما زراعة القرنفل عصب الحياة الاقتصادية، وكانت الطبقة الارستقراطية العربية تملك معظم الاراضي الصالحة لزراعة القرنفل[٣].

إن الهدف من هذه الدراسة ليس دراسة تجارة الرقيق أو مراحل إلغائها وإنما التركيز على إلغاء الصفة القانونية للرق، سنة ١٨٩٧. وتتركز محاور هذه الدراسة على خلفية تاريخية، ثم دراسة وتحليل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حتمت على الادارة البريطانية في زنجبار التغاضي عن إلغاء الرق إلغاء شاملا وبشكل فوري والاكتفاء بالغاء صفته القانونية. كما تتناول إصدار المرسوم وشرح بنوده. ودور العرب والمفوضين البريطانيين في تنفيذ المرسوم ونشره، ثم طرق إلغاء الرق وأعداد الارقاء الذين حصلوا على صكوك حريتهم مع تحليل ماتعنيه تلك الأرقام في هذه المسألة.

---

(٢) حسب تقدير ١٨٩٥ كان عدد المجموعات السكانية الأخرى كمايلي:-
عرب ٤٠٠٠، أوروبيون ٢٠٠، هنود وآسيويون من غير العرب ٧٥٠٠، سواحليون من غير العرب (أحرار) ٣٠٠٠٠، عبيد محررون ٢٧٠٠٠، عبيد ١٤٠٠٠٠.

Great Britain: Government Publication parliamentary papers (hereafter cited as p.p.) 1895.LXXXI. No. 13 Mr.A. Hardinge to the Earl of Kimberley. Zanzibar. February 26, 1895. P. 176.

(٣) Abdul Sheriff. Salves **Spices, Ivory in Zanzibar, Intergration of East African Commercial, Empire into the** World Economy, 1770-1873. Dares Salaam: Tanzania Publishing House. 1987.pp.50 - 51.

خلفية تاريخية

كان الرق أمراً قائماً تمارس تجارته وبدرجات متفاوتة في معظم بقاع العالم خلال القرون التي سبقت القرن التاسع عشر. وفي أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر برزت في أوروبا تيارات فكرية وسياسية واقتصادية متعددة تدعو إلى تحريم الرق والاتجار فيه، وكان على رأس رواد التيار الفكري فولتير الذي نادى بمناهضة الرق.

وكان لهذا التيار الفكري أثره على التفكير السياسي والاقتصادي، ففي الميدان السياسي أعلنت الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ مبدأ حقوق الإنسان. وقامت بحملة على الرق، وأصدر مجلس الثورة القانون الصادر سنة ١٧٩١ بإلغاء الرق في المستعمرات الفرنسية. وأنتصرت فكرة التحرر والإعلان عن أن جميع الأفراد المقيمين في المستعمرات الفرنسية على اختلاف ألوانهم وأعراقهم أحرار ومواطنون فرنسيون. وفي الميدان الاقتصادي دعا أبرز علماء الاقتصاد أمثال أدم سميث وجون ستيوارت مل وغيرهم إلى تحرير الرقيق. وهؤلاء العلماء بنوا دعوتهم على فكرة العلاقة بين الحرية والانتاج «الحرية تعطي الاستقرار، والاستقرار يعطي إنتاجا أكثر»(٤).

وبدأت هذه التيارات تحدث آثارها، حين تحددت أهدافها في القرن التاسع عشر . ومرت حركة محاربة الرق - كما بين الترمانيني - بثلاث مراحل هي مرحلة الثورة الفرنسية ومن الثورة الفرنسية حتى حرب

(٤) عبدالسلام الترمانيني. **الرق ماضيه وحاضره**. سلسلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. نوفمبر ١٩٧٩. ص ١٦١ - ١٦٥.

الانفصال الامريكية ومن حرب الانفصال الامريكية حتى قيام عصبة الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى[٥].

وفي بريطانيا كان للانسانيين أو أنصار الانسانية، كما أطلق عليهم، دور بارز في محاولة حث الحكومات البريطانية المتعاقبة على سن قوانين لتحريم تجارة الرقيق والقضاء عليها. كما قام الإنسانيون بدور بارز لمحاربة الرق ولم يقتصر على مكافحته في الجزر البريطانية وإنما تعداها ليشمل بلادا أخرى بما فيها القارة الافريقية بأسرها[٦].

وفي عام ١٨٠٧ أصدرت الحكومة البريطانية مرسوما يقضي بتحريم تجارة الرقيق في بريطانيا. وفي عام ١٨١١ صدر مرسوم آخر يعزز المرسوم السابق ويعتبر الاتجار في الرقيق جريمة يعاقب عليها القانون. وفي عام ١٨٣٣ صدر قرار بإلغاء الرق في المستعمرات البريطانية.[٧].

كانت هناك بواعث اقتصادية وسياسية واستعمارية واضحة في جعل بريطانيا تتبنى سياسة إلغاء الرق وتجارته، بل وأخذت تصدر القوانين والتشريعات وتبرم المعاهدات الكفيلة بتحريمه. لقد تحول المجتمع الأوربي من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي يعتمد المكننة في الزراعة والصناعة، مما كان له أثره في زوال حاجة المجتمع البريطاني إلى الرقيق للعمل في المزارع. كما كانت بريطانيا ترغب في ضرب الاقتصاد الامريكي وبالذات اقتصاد الولايات الجنوبية التي تعتمد على الزراعة التي تعتمد بشكل رئيسي على

(٥) نفس المصدر. ص ١٦٧ - ١٦٩.

(٦) شوقي الجمل. **تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧١. ص ١٣٣. انظر أيضا السيد رجب حراز. **أفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي**، القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٦٨. ص ١٢٤.

(٧) R.Coupland. **East Africa and its Invaders:** From the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1856 Oxford: Clarendon Press. 1939.P.186.

الارقاء بعد ثورة الاستقلال الامريكية في القرن الثامن عشر ضد بريطانيا. لقد اتفقت مصلحة بريطانيا في ذلك الوقت مع آفكار الانسانيين والمطالبين بالتحرير، إضافة إلى كسب تعاطف القطاعات الواسعة من الشعب البريطاني المؤيد لمحاربة الرق وتجارته. كما كانت بريطانيا ترغب في الاستفادة من الايدي العاملة الرخيصة في اماكن وجودها مع تأهيلها فنيا للعمل في المصانع ولمصلحة رجال الاعمال البريطانيين والمؤسسات البريطانية في أفريقيا، إضافة الى رغبتها في إبعاد قوى أوربية منافسة لها كفرنسا النشيطة في تجارة الرقيق عن القارة الافريقية وعن مناطق ذات أهمية استراتيجية، ثم استغلال مكافحة الرق وتجارته للتدخل السياسي في افريقيا بشكل عام.(٨).

وكان لنجاح السفن الحربية البريطانية في القضاء على تجارة الرقيق في غرب افريقية أثره في توجيه أنظار الحكومة البريطانية ناحية شرق القارة. وكان شرق افريقية يعد ميداناً خصباً لتجار الرقيق من جميع الجنسيات من عرب وهنود وأوربيين وأمريكيين. وكانت مدينة زنجبار عاصمة سلطنة زنجبار العربية تعد المركز الرئيسي لاستيراد الرقيق من داخل القارة الافريقية. كما كان يوجد بها سوق من أكبر الاسواق المفتوحة لتجارة الرقيق.(٩).

ونتيجة للعلاقات القوية التي كانت تربط السيد سعيد بن سلطان

---

(٨) أحمد ابراهيم ذياب - **لمحات من التاريخ الافريقي الحديث**. الرياض: دار المريخ ١٩٨١ - ص ٩٩ - ١٠٠ - أنظر أيضا. عبدالملك خلف التميمي « بريطانيا وتجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي، ١٨٢٠ - ١٩٢٩» المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية. العدد الأول. يناير ١٩٩٠م ص ٧٥.

(٩) R.N. Colomb. Slave Catching in the Indian Ocean. (A record of Naval experiences). Longman - 1873 - pp. 390 - 391.

البوسعيدي (١٨٠٦-١٨٥٦)[١٠] بالحكومة البريطانية واعتماده عليها في درء الأخطار الداخلية والخارجية المحدقة به فإنها نجحت في إقناعه بتوقيع معاهدة لالغاء تجارة الرقيق في السنوات ١٨٢٢ و١٨٣٩ و١٨٤٥. كما نجحت في توقيع اتفاقيات مع خلفائه من بعده لتحريم تلك الجارة، وأهمها اتفاقية سنة ١٨٧٣ مع السيد برغش بن سعيد. وكانت سياسة مكافحة الرق وتجارته إحدى الركائز التي أعتمدت عليها الإدارة البريطانية في زنجبار للتدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة العربية لفرض نفوذها وسيطرتها وحماية مصالحها السياسية والاقتصادية. وكانت تلك المعاهدات لاتعني أن تجارة الرقيق توقفت ولكنها شلت بصورة رئيسية. بيما تم إلى حد كبير القضاء على دور الهنود في تجارة الرقيق. وكان الهنود وبالذات «البانيان» من طائفة الهندوس الممول الرئيسي لتجار الرقيق في شرق أفريقية. وكان لمحاصرة السفن الحربية البريطانية للمياه الزنجبارية، وتفتيش السفن الداخلية والخارجة من زنجبار أثره في لجوء تجار الرقيق إلى تهريبه بالقوارب[١١].

وكان من المعروف أن تلك التجارة لن تتوقف مادام الوضع القانوني للرق معترفاً به في زنجبار. وكانت من أبرز الخطوات التي اتخذت للقضاء

(١٠) «لفظ سيد» لا يعني هنا لقبا دينيا وإنما هو لقب تعظيمي. ولمزيد من التفاصيل حول لقب «سيد» و«امام» و«سلطان» راجع: جمال زكريا قاسم. **دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقية (١٧٤١ - ١٨٦١)**. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة - ١٩٦٨). - ص ٥٥ - ٥٦ - رودلف سعيد روت. **سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان (١٧٩١ - ١٨٥٦)** - ترجمة عبدالمجيد حسيب القيسي - البصرة. مركز دراسات الخليج العربي ١٩٨٣ - ص ٢١٧ - ٢٢٧. روبرت جيران لاندن. **عمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً**. ترجمة محمد أمين عبدالله. سلطنة عمان: وزارة التراث القوميّ والثقافة ١٩٧٠ ص ٥٥.

(١١) P.P. 1896. L Ix. Correspondance respecting Slavery in the Zanzibar Dominion. MR. A. Hardinge to the Marques of Salisbury.Zanzibar, January 10, 1896-P-419.

عـلى الـرق تلك التي أقـدم عليهـا السيـد خليفـة بن سعيـد بن سلطان (١٨٨٨-١٨٩٠) في ٢٠ سبتمبر ١٨٨٩ حينما أصدر مرسوماً أعلن بموجبه تحرير جميع الأرقاء المجلوبين إلى زنجبار بعد الاول من نوفمبر ١٨٨٩، واعتبار جميع أبناء الارقاء المولودين بعد الأول من يناير ١٨٩٠ أحراراً(١٢).

وترتب على نجاح الحكومة البريطانية في إقناع السيد علي بن سعيد (١٨٩٠-١٨٩٣) بإعلان الحماية البريطانية على زنجبار في ١١ نوفمبر ١٨٩٠ أن آلت جميع أمور السلطنة إلى القنصل العام البريطاني والادارة البريطانية. وأصبح حكام زنجبار من آل بوسعيد لا حول لهم ولا قوة. وكانت الخطوة الأولى إقناع السيد علي بتوقيع مرسوم جديد لالغاء الرق في الأول من أغسطس ١٨٩٠.

وقد نص المرسوم على تحريم تبادل أو شراء أو بيع الأرقاء مع إغلاق جميع بيوت سماسرة الرق، وفي حالة وفاة مالك الرقيق الذي لا ولد له يتم تحرير أرقائه. كما يعاقب المالك الذي يسيء معاملة رقيقة. وفي حالة استعمال المالك للقوة والوحشية ضد رقيقه فعقابه تحرير رقيقه. كما منح المرسوم الارقاء حق تقديم تظلمات إلى القاضي كالاحرار. . والتحريم على الهنود من رعايا بريطانيا التعامل مع مالكي الرقيق. وأخيرا حرم المرسوم على الأرقاء المحررين امتلاك الرقيق.(١٣).

---

(١٢) R.W.Beachey. Acollection of Documents on The Slave Trade of Eastern Africa. London: Rex-Collings 1976. P.120
see also:
P.P. 1896. Inclosure in No.12.Don Maclennan.
Zanzibar. January 17, 1896 - Memorandum as to measures adopted in the Zanzibar and East Africa Protectorate towards the abolition of slavery-Appendix (No.2.) p.425.

(١٣) Ibid. Appendix (No.6.) pp.426-427.

هـذا المرسـوم الذي يعتـبر قفزة نـوعية في صـالح الأرقـاء كان حسب مـاتدعى الادارة الـبريطانيـة في زنجبار مثـار امتعاض وسخط مـلاك الـرقيق والطبقة المؤثرة من العرب الـذين كانـوا يملكون العـدد الأكبر من الارقـاء في زنجبار، مما حدا «بسلطان زنجبار إلى تعديله لمصلحة مـلاك الرقيق ومن ثم إلى إهماله». (١٤).

الوضع الاقتصادي في زنجبار:

كانت الزراعة في زنجبار وبالذات زراعة القرنفل تعد دعامة الاقتصاد الـوطني، وكانت زنجبـار تكاد تحتكـر إنتاجـه وتصديـره(١٥). وإدارة المحمية البريطانية كانت تعتمد وبشكل رئيس في دخلها على ضريبة تصدير القرنقـل البـالغة ٢٥٪، والغـاء الرق بصـورة شاملة وفـورية وليس صفتـه القانـونيـة وعزوف الأرقاء عن العمل كان يعني خسـارة فادحـة للادارة الـبريطانيـة من الناحية الاقتصادية.

لـذا نجد الادارة الـبريـطانيـة تعمـل عـلى حمـايـة دخـل المحميـة من التدهور، ضـاربة عـرض الحائط بمصـالح الآخـرين حتى ولو كـانت معانـاة الأفارقة من الرق. خشية تردي أحوال المحميـة الاقتصاديـة وما كـان يترتب من تأثير على وضع المحيـة السياسي والاقتصـادي، إضافـة إلى أنه كـان من

(١٤) Ibid. Appendix (No.7 and 8) pp. 427 - 428. see also: p.p. 1895.Lxxi Correspondance respecting slavery in Zanzibar. (No.1.) British and Foreign Anti-Slavery Society to the Earl of Rosbery. London, August 9, 1893. P.145

(١٥) في أواخر القرن التاسع عشر كانت زنجبار تنتج وحدها ما يقارب ٩٠٪ من الإنتاج العالمي للقرنفل.

R.H. Crofton A pageant of the Spice Island - London: John Bale sons & Danielsson, 1946. pp. 86-113.

الممكن أن يؤثر على التجار الأوروبيين ورعاياها الهنود سماسرة ووسطاء العمليات التجارية(١٦).

ومما يدل على حرص الادارة البريطانية على حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية وحماية مصالح التجار الأوربيين ورعاياها الهنود أن ذلك قد تم في الوقت الذي لم تهتم بمصالح الأرقاء وملاك الأراضي من العرب، مما يعزز ما ذهبنا إليه آنفا من أن أهداف بريطانيا من محاربة الرق وتجارته لم تكن بدوافع إنسانية بحتة. كما إنه من الممكن أن يدعم ما أشارت إليه الأميرة سالمة بنت سعيد من أن حركة محاربة الرق بمظاهرها المختلفة ما هي الا «مجرد دجل»(١٧).

حاولت الادارة البريطانية تعزيز وضع المحمية الاقتصادي بإدخال محاصيل زراعية جديدة في زنجبار، وكانت تهدف إلى تجنب الوقوع ضحية الاعتماد على غلة رئيسية واحدة. تلك الفكرة لم تأت من فراغ، إذ إنه من المعروف أن هذا السلوك كان سياسة بريطانية عامة، استخدمتها في معظم مستعمراتها ومحمياتها لتنويع مصادر الدخل. وكانت جلّ الاقطاعيات الزراعية الواسعة مملوكة من قبل الارستقراطية العربية، لذا نجد الادارة البريطانية تلجأ إلى أساليب عديدة من الضغط والإقناع لحث العرب على إدخال محاصيل جديدة(١٨).

---

(١٦) p.p.1895. LXII. No. 8. Mr. Rodd to the Earl of Rosebery. London. December 31, 1893.p.15.

(١٧) سالمة بنت سعيد بن سلطان. **مذكرات أميرة عربية**. ترجمة عبدالمجيد حسيب القيسي. سلطنة عمان: وزارة التراث القومي ١٩٧٤- ص ٢٥٣.

(١٨) p.p.1896. LIX. No. 11 Mr. A.Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanzibar 10, 1896.p.419.

وكانت الادارة البريطانية على معرفة بأن تربة زنجبار صالحة لأنواع عديدة من المحاصيل الزراعية. ومن أهم أنواع المحاصيل التي كانت في ذهن المسئولين البريطانيين في زنجبار الأرز والسكر وزيت النخيل. وكانت تلك المحاصيل في السابق تزرع في أراضيها، إلا أن إعصار ١٨٧٢ الذي دمر أشجار القرنفل في جزيرة زنجبار كان له أثره في الارتفاع الباهظ لاسعاره، وكانت المحصلة إهمال تلك المحاصيل والتركيز على زراعة القرنقل وبالذات في جزيرة بمبه. ولكن ذلك الوضع لم يستمر طويلا. إذ كان لزيادة المعروض من القرنفل ودخول دول أخرى مجال انتاجه أن أخذت أسعاره في التدني. مما كان يعني عائداً أقل لصاحب الأرض والإدارة البريطانية التي تجبى ضريبة على تصديره(١٩).

وكانت الادارة البريطانية تدرك صعوبة تحقيق هدفها بإدخال محاصيل زراعية جديدة: أولا: لأن العرب محافظون وتقليديون متمسكون بتقاليدهم الزراعية الموروثة، ومن الصعب إقناعهم بآراء وأفكار جديدة. وثانيا، كانت أوضاعهم الاقتصادية تسير من سيء إلى أسوأ، إذ كانوا في حاجة للأموال لتنفق على العمال المؤقتين القادمين من البر الافريقي ولتمويل مشاريعهم الزراعية. وقد كان لتراخي العرب من أصحاب الاقطاعيات الكبيرة في تنفيذ إصلاحات اقتصادية لتعزيز وضعهم المتدهور، وتدني أسعار القرنفل أثره في وقوع العرب تحت رحمة المرابين من الهنود وبالذات «البانيان» المعروفين بتقاضيهم للفوائد العالية، مما جعل أصحاب الأراضي يغرقون في الديون يوما بعد يوم لآخر، ويحولون ملكية الكثير من أراضيهم للهنود كسداد للديون(٢٠).

(١٩) Frederick Cooper. **plantation Slavery on the East Coast of Africa.** New Haven: Yale University Press. 1977. p.54.

(٢٠) p.p.1898. LX. Incl. 2. in No.25. Report by Commissioner Last on the working of the Decree for the Abolition of the Legal Status of Slavery. Zanzibar. January 25. 1898.pp. 608-9.

ولقد اتضح أن تدابير الإدارة البريطانية لإدخال محاصيل جديدة كانت تعني إثقال كاهل ملاك الأراضي العربية الذين كانوا يرزحون تحت وطأة الدين بأعباء جديدة لا يستطيعون تحملها دون مساعدات ضخمة من الادارة البريطانية.

وينبغي ألاَّ يُفْهم مما أسلفناه أننا نقول بأن الإدارة البريطانية كانت تهدف إلى إفلاس ملاك الأراضي، ولكنها كانت ترغب في كسر شوكة العرب الاقتصادية والاجتماعية، كما كسرت شوكتهم السياسية. يدعمنا في ما ذهبنا إليه قول سعيد المغيري «إن حالة العرب بعد تحرير الرقيق سقطت إلى الحضيض لكون ذلك السلطان وتلك الأوامر والنواهي قد فارقتهم من جهة تحرير الرقيق، وأن الأرض التي كانت تدر لهم بالمنافع وأسباب المعيشة قد اضمحلت..»[٢١].

مبررات إلغاء الصفة القانونية للرق:

أدى فشل الادارة البريطانية في زنجبار إلى إصدار مرسوم جديد لإلغاء الرق بسبب ما تدعيه من قوة معارضة الطبقة المؤثرة من العرب إلى قيام جمعية مكافحة الرق البريطانية والأجنبية في لندن بنشاط واسع لحث الحكومة البريطانية على إصدار تشريع جديد لإلغاء الرق في زنجبار[٢٢]. وإزاء تزايد ضغط إدارة جمعية مكافحة الرق البريطانية والأجنبية، طلبت الحكومة

(٢١) سعيد بن علي المغيري، **جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار**. تحقيق عبدالمنعم عامر. سلطنة عمان: وزارة التراث القومي. ١٩٧٩- ص ٣١٨.

(٢٢) أعيد تشكيل جمعية مكافحة الرق بعد مرسوم ١٨٣٣ باسم «جمعية مكافحة الرق البريطانية والأجنبية:-

"British & Foreign Anti - Slavery Society" J.E.Flint. **«Zanzibar, 1890 - 1950.»** in Harlou Vincent and E.M.Chilver. **History of East Africa.** vol.2. Oxford : Clarendon press, 1965.P. 647.

البريطانية من آرثر هاردنج Arthur Hardinge الوكيل والقنصل العام البريطاني في زنجبار منذ ١٨٩٤، العمل على وضع خطة يتم بموجبها إلغاء الرق، وطلب إليه وزير الخارجية البريطانية بحث مسألة الرق أثناء وجوده في لندن لقضاء إجازته السنوية(٢٣).

وكان هاردنج السياسي المجرب والذي عمل في القاهرة واستانبول، على دراية بالخلفية الثقافية للحضارة الاسلامية، ويكن لها تقديراً عظيماً(٢٤). وكان يميل إلى تبني سياسة إدارية في زنجبار تقوم على عدم التعجل في إلغاء الرق، بل تقضي عليه بالتدريج. وقد نجح أثناء وجوده في لندن يونيو ١٨٩٦م، للتباحث مع وزير الخارجية في إقناع الحكومة البريطانية بوجهة نظره، وكانت تتمثل في:

أولا : إلغاء الرق تدريجيا وعلى مراحل وذلك باسقاط الصفة القانونية عن الرق. أي عدم الاعتراف بالرق وعدم شرعيته.

ثانياً: عدم التعرض لوضع المحظيات.

ثالثاً: الموافقة على دفع التعويضات لمالكي الرقيق بصوة قانونية(٢٥).

وفي رأى الباحث أن التبريرات التي لجأ إليها هاردنج لتبني تلك الخطوة المتصلة بعدم قانونية الرق بدعم من لويد ماثيوس Lioyed Mathews (سير ماثيوس فيما بعد)- الوزير الأول في حكومة زنجبار- ومباركة الحكومة البريطانية إنما تعود لأسباب دينية وسياسية وقانونية وإقتصادية وديموغرافية.

---

(٢٣) P.P. 1896. LIX. No.1. The Earl of Kimberley to Mr. A. Hardinge. Foreign Office. February 16, 1895.P.397.
see also: Arthur H.Hardinge. **A diplomatist in the East.** London:Jonathan Cape Ltd. 1928.p.194.

(٢٤) Norman Bennett. A History of the Arab State of Zanzibar. London: Mathuen & Co. Ltd 1978.p.176.

(٢٥) P.P. 1898. LX. Correspondance respecting the Abolition of the Legal Status of Slavery in Zanzibar and Pemba. Incl. in no.4. Mr. A. Hardinge to Vice-Consul O' sullivan. Chaki Chaki, Pemba. March 31, 1897. P.565.

المبررات الدينية:

فعلى الصعيد الديني كان المجتمع الزنجباري وما زال مجتمعاً مسلماً. والاسلام وإن لم يحرم الرق بصورة قطعية إلا أنه لم يقره «في صورة مطلقة دائمة، وإنما أقره في صورة تؤدي هي نفسها إلى القضاء عليه بالتدريج»(٢٦).

والرق في الاسلام كما عرفه الفقهاء عجز حكمي يصيب من يقع أسيراً في حرب مشروعة. لذا فإن ما كان يمارس في شرق أفريقيا لم يكن رقا بالمفهوم الاسلامي، «وإنما نخاسة وشراء وخطف لا تمت إلى الاسلام بصلة»(٢٧).

وقد حث الاسلام على معاملة الرقيق معاملة كريمة، وكفل لهم حقوقا وامتيازات ووضعاً واضحاً حددت فيه حالات التملك والعتق، ومن ضمن حالات التملك الجواري والمحظيات (ملك اليمين).

وفي زنجبار كان معظم أثرياء العرب يختارون من بين جواريهم محظيات إلى جانب زوجاتهم. وكانت المحظية عندما تلد ولداً أو بنتاً لسيدها فإن حريتها ومستقبلها يصبحان مضمونين، حيث تكون أم ولد، كما كان أبناؤها يعاملون أبناء الزوجات في الحقوق والواجبات دون تفرقة(٢٨).

والادارة البريطانية في زنجبار كانت تدّعي أن تحرير المحظيات والذي

(٢٦) حراز، السيد رجب، مرجع سبق ذكره بالهامش ٦، ص ١٤ هامش ٦.

(٢٧) عبدالوهاب أحمد عبدالرحمن «بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقية». مجلة كلية الآداب جامعة الامارات - العدد الأول. ١٩٨٥ ص ١١.
أنظر أيضا الترمانيني مرجع سبق ذكره ص ٣٣ - ٣٤.

(٢٨) p.p.1898. Lx. No. 29 Sir A. Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanzibar. April 23, 1898.p.639. See also: James christie. "Slavery In Zanzibar as it is,"in the **East African Slave Trade.** London: Harrison.1971.p.46

كان مطلبا رئيسيا من مطالب جمعية محاربة الرق في لندن والجمعيات التبشيرية العاملة في زنجبار من الممكن أن يؤدي إلى اضطراب التنظيم الاجتماعي، وإثارة معارضة شديدة للادارة البريطانية. كما كانت الادارة تدعى أن التعرض لوضع المحظيات اللاتي هن بالنسبة للعرب أمهات وزوجات ومتاع من الممكن أن تكون له عواقب وخيمة، وأن يتطور إلى مواجهة مع الادارة البريطانية[٢٩]، مستغلة ما جاء على لسان سلطان زنجبارالسيد حمود بن محمد (١٨٩٦- ١٩٠٢) من أن العرب كانوا «يؤثرون الموت» على الاذعان لتلك الاجراءات[٣٠]. مما حدا بالادارة البريطانية إلى اللجوء إلى أسلوب المناورة والدهاء في تعاملها مع هذه القضية. إذ إنها من جهة كانت تشير إلى الرغبة في تحرير المحظيات ولكنها من جهة أخرى كانت ترى أن مصلحتها تقتضي في ذلك الوقت على الأقل عدم التعرض لوضع المحظيات.

أولاً: حتى لا تثير الشعور الديني ضدها.

ثانياً: لتكسب ود العرب وتعاطفهم بادعائها الحرص على حفظ البيوت العربية من التصدع والمحافظة على التنظيم الاجتماعي[٣١]. ذلك التنظيم الذي كانت الادارة البريطانية في زنجبار تعمل جاهدة على تحطيمه. كما كانت ترى أن تطبيقها لسياسة التدرج في الغاء الرق يهيء الشعب الزنجباري لتقبل فكرة الغاء الصفة القانونية للرق إلى أن يحين الوقت المناسب الذي كانت تراه لتنفيذ هدفها الأساسي وهو القضاء على الرق بصورة شاملة وبدون تردد بما فيها وضع المحظيات[٣٢].

(٢٩) p.p.1898. Lx. No. 29 Sir A. Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanzibar. April 23. 1898.p.640

(٣٠) p.p.1898. LX. No. 1. Sir L. Mathews to Mr. A. Hardinge. Zanzibar. November 14, 1896.p. 563.

(٣١) p.p. 1898. Lx.No.2. The Marquess of Salisbury to Mr. Cave. Foreign Office, November 17, 1896 P.563.

(٣٢) p.p.1898. LX. No. 29. Sir Arthur Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanzibar. April 23, 1898.p. 640.

المبررات السياسية:

ومن الناحية السياسية كانت زنجبار محمية بريطانية ولم تكن مستعمرة تابعة للتاج البريطاني، وكانت الادارة البريطانية تنظر لها على أساس أنها سلطنة عربية تحت الحماية البريطانية. وهناك «سلطان» على رأس هذه السلطنة معترف به من قبل الحكومة البريطانية في لندن، الا أن الإدارة البريطانية كانت تعي أن «سلاطين» زنجبار فقدوا نفوذهم السياسي الذي كانوا يتمتعون به وأصبحوا يعتمدون عليها في حكم المحمية. كما كانت تعي مدى تدخلها في شؤون محمية زنجبار الذي تجلى بتنصيب السيد حمود بن محمد بالقوة «سلطانا» على زنجبار ضد منافسيه الآخرين(٣٣). وكان رد الجميل نظير مساعدتها إذعان السيد حمود لتوجيهات وتعليمات الادارة البريطانية، واتسمت فترة حكمه بمظهر «الطاعة التامة»(٣٤). ومع كل ذلك وجدت الادارة البريطانية أن من مصلحتها عدم إلغاء الرق إلغاء كاملاً وبشكل فوري والاكتفاء بالغاء صفته القانونية. وكانت تبرر موقفها من أنها تهدف إلى كسب تأييد العرب وتعاطفهم لانجاح المرسوم وتهيئتهم لتقبل الأوضاع الجديدة، حتى لايكون مصير هذا المرسوم كمصير المراسيم السابقة

---

(٣٣) كان المنافس الرئيسي للسيد حمود بن محمد هو السيد خالد بن برغش بن سعيد الذي ثار للاستيلاء على السلطة بعد وفاة السيد حامد بن ثويني ١٨٩٦. إلا أن المدافع الحربية البريطانية كانت له بالمرصاد، وأدى التدخل الحربي البريطاني إلى هرب خالد بن برغش ولجوئه إلى السفارة الالمانية ومن ثم تنصيب السيد حمود بن محمد حاكما على محمية زنجبار.

Robert, Lyne. **Zanzibar in Contemporary Times** London: Hurst of Blackett. 1905.p.196.

(٣٤) L. Hollingsworth. **Zanzibar under the Foregin Office, 1890-1913.** London: MacMillan & Co. Ltd. 1953.p.131.

التي أصرت على أنها قوبلت برفض شديد من قبل المتنفذين العرب، أصحاب الأملاك والاقطاعيات الزراعية الكبيرة(٣٥).

كما كانت الادارة البريطانية تدعي صعوبة القيام بإلغاء شامل وفوري للرق في بلد إسلامي كزنجبار ،حيث كان الرق يعد نظاماً اجتماعياً عميق الجذور، لم يكن من السهل إجتثاثه دفعة واحدة. هذا التبرير جعلها تلجأ إلى اتخاذ خطوات تدريجية. صحيح إنه «استلزم الأمر من بريطانيا سنوات كثيرة » لإلغاء تجارة الرقيق،وعلى عدة مراحل في خلال سني القرن التاسع عشر(٣٦) الا أن محصلة الجهود التي قامت بها بريطانيا لالغاء تلك التجارة «قد سببت لها الكثير من السطوة والنفوذ»(٣٧). وهو ما كانت تهدف إليه مراعاة مصالحها التي اقتضت في حينه ـ ولو ظاهرياً ـ المحافظة على وضع محمية زنجبار دون إحداث تغييرات جذرية في بنيتها السياسية والبشرية واستغلال سياسة المراحل في إلغاء الرق لتدعيم وتثبيت نفوذ بريطانيا في زنجبار.

المبررات الاجتماعية:

أما على الصعيد الاجتماعي فقد لجأت الإدارة البريطانية إلى تشجيع وتثبيت تقسيم الشعب الزنجباري إلى فئات وطبقات، لكل فئة مهنة محددة، وعلى أساس عرقي. مما يعني النظر إلى زنجبار لا كمجتمع واحد بل عدة مجتمعات منفصلة عرقياً(٣٨). فالعرب يمثلون الطبقة الحاكمة وملاك الأراضي

(٣٥) p.p.1896. LX. No.11. Mr. A. Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanzibar. January 10, 1896. p.419.

(٣٦) قاسم، جمال. مرجع سبق ذكره هامش ١٠، ص ٢٤٣، ٢٤٤، هامش ١٠.

(٣٧) نفس المصدر السابق ص، ٢٤٤.

(٣٨) Micheal Lofchie. **Zanzibar Background to Revolution.** Princeton University Press. 1965.p.101.

ومزارعي القرنفل. بينما كان الهنود يمثلون التجار والممولين ووسطاء العمليات التجارية. أما السواد الأعظم من السكان ونقصد بهم الأفارقة ومعهم الأرقاء فكانوا مجرد أيدي عاملة لخدمة الإدارة البريطانية والعرب والهنود(٣٩). وكانت الإدارة البريطانية تعتقد أن إلغاء الصفة القانونية للرق لن يؤثر كثيرا على هذه التركيبة السكانية والتي كانت تتمشى مع السياسة البريطانية «فرق تسد»، مما يفسح لها المجال للتدخل في شؤون زنجبار الداخلية والتعامل مع كل فئة على حدة لخدمة أغراضها الاستعمارية وحماية مصالحها السياسية والاقتصادية.

أشاع البريطانيون بأن هناك فرقاً شاسعاً بين إلغاء الرق وإسقاط صفته القانونية. فالحالة الأولى تعني إعتاق جميع الأرقاء فوراً ودون تردد، بينما تعني الحالة الثانية عدم الإعتراف بالرق وعدم شرعيته. وإلغاء الرق في زنجبار معناه إعتاق جميع الأرقاء الذين كانوا يشكلون حسب ما ذكرناه ثلثي عدد السكان. وكان ملاك هذه الاعداد الكبيرة يتكفلون في ظل وجود نظام الرق بتوفير مستلزمات الحياة لهم من مأكل ومشرب وملبس ومسكن(٤٠). والإدارة البريطانية كانت تتخوف من أنه حالما يتم إعتاقهم فلن يكون هناك إجبار لمالكيهم السابقين بتوفير مستلزمات احتياجاتهم لبدء حياة مستقلة. وفي نفس الوقت كانت غير مقتنعة بامكانيتها في توفير البديل إذ لم «توفر لهم أراضي للسكنى» كما كانت إمكانية إيجاد فرص عمل لهم خارج نطاق الزراعة «محدودة»(٤١). أضف إلى ذلك أن توفير البديل إن وجد يكلف خزينة الدولة أكثر من طاقتها. ولم يكن لدى الادارة البريطانية الرغبة في ضخ أموال

---

(٣٩) Ibid.

(٤٠) p.p.1898. Lx. Incl. 2. in No.25. Report by Commissioner Last on the Working of the Decree for the Abolition of the Legal Status of Slavery. Zanzibar. January 25, 1898.p.615.

(٤١) Ibid.

باهظة لمصلحة الأرقاء، مما حدا بالإدارة البريطانية إلى اللجوء إلى إلغاء الصفة القانونية للرق كبديل لالغاء الرق. وهذا التبرير البريطاني من الممكن أن يعزز عدم جدية الادارة البريطانية في ادعائها بأنها تحارب الرق وتجارته لأسباب إنسانية.

مبررات أمنية:

خشيت الإدارة البريطانية أن يؤدي الاعتاق الفوري للارقاء إلى وجود «مجتمع متذمر» وتكون النتيجة الحتمية لهؤلاء المعتقين «القيام بأعمال ذات صبغة ثورية»(٤٢). لذا نجدها تصر على فكرة التدرج في إلغاء الرق والاكتفاء بالغاء صفته القانونية. وكانت تهدف من جراء ذلك إلى إمتصاص نقمة الأرقاء المعتقين. وزيادة في الحيطة والحذر فقد لجأت الإدارة البريطانية إلى إتخاذ إجراءات إحترازية ضد طالبي الحرية من الأرقاء. إذ أصرت على أن يكون عبء الحصول على الحرية منوطا بالرقيق نفسه. كما لايحق له الحصول على حريته ما لم يكن لديه إفادة إثبات مورد دخل من أي مصدر كان(٤٣). وكما سنرى لاحقاً فإن الإدارة البريطانية شجعت الأرقاء على البقاء في أراضي أسيادهم والعمل معهم بظروف جديدة ومناسبة لتضمن بقاء الأرض مزروعة وبقاء الرقيق عليها. وهذا ما سنتناوله لاحقا.

مبررات اقتصادية:

لقد كانت الأوضاع الاقتصادية في زنجبار تسير من سيء إلى أسوأ، فقد فشلت الإدارة البريطانية في إعادة زنجبار إلى وضعها كميناء تجاري يستقطب تجارة شرق أفريقية، وكمركز للتبادل التجاري مع العالم الخارجي، في الوقت الذي نجحت فيه موانٍ منافسة في شرق أفريقية كميناء دار

(٤٢) p.p.1898. Lx. Incl. in No.4. Mr. A Hardinge to the Vice Consul O'Sullivan. Chaki, Chaki, Pemba. March 31, 1897.p.565.

(٤٣) p.p.1897.LXII. Abolition of the Legal Status of Slavery in Zanzibar and Pemba. Incl. 3. in No.1. Extract from the Zanzibar "Gazette" of April 7, 1897.p.712.

السلام[٤٤]. فاستقر عند الادارة البريطانية الاقتناع بأن عائدات هذا المورد مصيرها التناقص سنة بعد أخرى بمعنى فقدان خزينة المحمية دخلاً مجزياً. وحتى تعوض عن فقدان الدخل التجاري لجأت الإدارة البريطانية إلى القطاع الزراعي لتعويض خسائرها فركزت عليه جلّ اهتمامها. ولكن الزراعة في زنجبار بحد ذاتها كانت تعاني من قلة اليد العاملة والاعتماد على زراعة محصول واحد. ثم الديون المتراكمة على مالكي الأراضي العرب. مما حدا بالادارة البريطانية إلى محاولة العمل على إصلاح ذلك الوضع المتردي بحل مشكلة العمالة وإدخال محاصيل زراعية جديدة وحماية دخل المحمية من التدهور. ولكنها في نفس الوقت كانت تدرك أن تحقيق ذلك يتطلب تغيير نمط الاقتصاد الزراعي التقليدي[٤٥].

وكما ذكرنا آنفا كانت الادارة البريطانية تدرك أن إلغاء الرق بصورة شاملة وفورية وعزوف الأرقاء عن العمل كان يعني خسارة للادارة البريطانية من الناحية الاقتصادية. إذ كان يعني فقدان المحمية دخلا رئيسيا يتمثل في خسارتها ٢/٣ الدخل المأخوذ من ضريبة تصدير القرنفل البالغة ٢٥٪ أو خسارتها تقريبا ١/٣ دخل المحمية[٤٦].

---

(٤٤) p.p.1893. LXII. Report of the Zanzibar Protectorate. No.2. Sir G. Portal to the Earl of Rosebery. Zanzibar, December 28, 1892 p. 538.

(٤٥) p.p. 1896. LIX. No. 11. Mr. A.Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanzibar, January . 10, 1896.p.419.

(٤٦) p.p.1895. LXXI No. 14. Mr. A.Hardinge to the Earl of Kimberely. Zanzibar. March 13, 1895, p.182.

حذر ماثيوس ـ الوزير الأول لحكومة زنجبار من أن ٣/٤ الأرقاء العاملين في الاقطاعات الزراعية سيتوقفون عن العمل في حالة الأعتاق الشامل والفوري للرق مما يترتب عليه عواقب وخيمة للاقتصاد الزنجباري.

p.p.1895 LXXI. No.13 Mr. Hardinge to the Earl of Kimberley Zanziber. February 26, 1895. p.162.

وفي لغة الأرقام كان هذا يعني خسارة مقدارها عشرون ألف جنيه سنويا[٤٧]. وليس هذا فحسب وإنما كانت هناك مصروفات إضافية تتحملها إدارة المحمية البريطانية كالتعويضات لمالكي الرقيق. أضف إلى ذلك أن الإدارة البريطانية كانت تتوقع أن يصاحب إعتاق الأرقاء نقص في التصدير. وما يصاحبه من نقص في الواردات نتيجة لعدم توفر القوة الشرائية لمالكي الأراضي. مما حدا بهاردنج إلى توقع عجز في ميزانية المحمية قدَّره بخمسة وثلاثين ألف جنيه سنويا[٤٨].

ولتحقيق تلك الأهداف لجأت الادارة البريطانية إلى اسلوب الترغيب والترهيب في تعاملها مع ملاك الأراضي العرب والعاملين عليها من الأرقاء لإقناعهم بجدوى التغيير وأهميته، وكان إلغاء الصفة القانونية للرق وليس إلغاء الرق يتيح لها الفرصة لتحقيق أهدافها تلك. ومع ذلك، فإن سياسة الحكومة البريطانية ساهمت في نقص تلك العمالة من الأرقاء التي كانت الزراعة في زنجبار تعتمد عليها بشكل أساسي، يضاف إلى ذلك هرب أعداد كبيرة من الأرقاء ووفاة آخرين، مما أدى إلى استفحال النقص في الأيدي العاملة، والاعتماد - وخاصة وقت الحصاد - على العمالة المؤقتة القادمة من البر الافريقي[٤٩].

ونتيجة للحاجة الماسة إلى الأرقاء لجأت الإدارة البريطانية إلى تطبيق إلغاء الصفة القانونية للرق دون أن يكون لذلك تأثير على الأيدي العاملة، وتم ذلك عن طريق إبقاء الأرقاء في أراضي ملاكهم مع تشجيع الملاك على

---

(٤٧) p.p.1895. LXXI. NO. 13. Mr. A.Hardinge to the Earl of Kimberely Zanzibar. March 13, 1895. pp. 182-3.

(٤٨) Ibid.

(٤٩) p.p.1898. LX. Incl. in No.28. Extract from Annual Report of the Agriculture Department of Zanzibar, 1897.p.614

تحسين ظروف عملهم. وفي نفس الوقت حاولت الإدارة البريطانية الضغط على العرب لاقناعهم بعدم «جدوى الرقيق كيد عاملة» من الناحية الاقتصادية مقارنة بالعامل الحر مدفوع الأجر(٥٠). وفي مواجهة هذه المشكلة التي تتعارض مع المصالح المباشرة للإدارة البريطانية، اتبعت سياسة تنتهج خطوطا متوازية، ففي حين تبحث عن وسائل تحدّ من سعي الأرقاء إلى الهرب من الأراضي الزراعية، تدفع الملاك العرب - بالترغيب والترهيب - إلى تحسين ظروف الأرقاء حتى لا يهربوا من الأرض، وفي نفس الوقت تشجع هؤلاء الملاك على القبول بمبدأ استخدام عمال أحرار، ولو لم يكونوا مهرة، بأجور تدفع لهم.

وأتخذت الادارة البريطانية زمام المبادرة عندما حاولت تطبيق مبدأ إستخدام العمال الأحرار في إقطاعياتها الزراعية. وكان ذلك عن طريق جلب عمال أحرار من الهند والصين، غير أن المحاولة فشلت بسبب عدم ملاءمة الأحوال المناخية في زنجبار لهؤلاء العمال مما أدى إلى صرف النظر عنها(٥١). وكان المخزون البشري الخصب المرشح للحصول على اليد العاملة متوفراً في البر الافريقي حيث العديد من القبائل الأفريقية التي كانت ترغب في العمل في زنجبار، إلا أن تلك القبائل كانت تتردد خوفاً من الوقوع في براثن العبودية. غير إن الادارة البريطانية كانت تأمل في أن يكون لإلغاء الصفة القانونية للرق وزوال شبح العبودية أثره في استقطاب أعداد كبيرة من عمال البر الأفريقي للقدوم إلى زنجبار للعمل سواء بصفة مؤقتة أو دائمة، مما يساعد في الحد من مشكلة نقص الأيدي العاملة(٥٢).

---

(٥٠) Ibid

(٥١) p.p.1898. LX. Incl. in No. 28. Extract from Annual Report of the Agriculture Department of Zanzibar. 1897.p.630.

(٥٢) p.p.1896. LIX. No. 7 Mr. Fox to the Earl of Kimberley. Westminister. June.5, 1895.p.407.

المبررات السكانية:

كان هناك هاجس آخر يؤرق الإدارة البريطانية، وهو التوازن السكاني، إذ كان هناك تخوف من أن يؤدي إعتاق الأرقاء بشكل شامل وفوري وتردي الأحوال الاقتصادية إلى نزوح أعداد كبيرة منهم إلى خارج زنجبار، إضافة إلى إمكانية استقرارهم هناك(٥٣).

وحسب التقديرات البريطانية، فإنه كان من المتوقع نزوح «نصف السكان السواحيليين من غير العرب» من ذوي الدخول المتوسطة والمتدنية إلى البر الافريقي. وكان مبعث خروجهم البحث عن ظروف عمل أفضل لدى أصحاب الحملات والقوافل التجارية المتجهة إلى داخل القارة، أو لدى المستكشفين والرحالين والمبشرين، أو الانخراط في أي عمل آخر يشعرون فيه بحريتهم أو يجدون فيه لذّة المغامرة واكتشاف المجهول(٥٤).

كما إن الإدارة البريطانية كانت تتوقع نزوح أعداد كبيرة من العرب إلى مسقط حيث الوطن الأم سواء مع أرقائهم أو بدونهم، أو إلى البر الافريقي حيث يملك أعداد منهم إقطاعيات هناك(٥٥). وكان من الممكن أن يؤثر ذلك الوضع على التوازن السكاني. مما يكون له دوره في خلخلة التركيبة السكانية، والتي لن تكون في مصلحة المحمية من الناحية الاقتصادية. ولوقف ذلك النزوح المتوقع وجدت الادارة نفسها مجبرة على انتهاج سياسة التدرج في إلغاء الرق والاكتفاء بالغاء صفته القانونية.

---

(٥٣) p.p. 1895. LXXI No. 13. Mr. A.Hardinge to the Earl of Kimberely. Zanzibar. February 26, 1895. 176.
see also: p.p. 1895. LXXI. No. 8.Mr. Rodd to the Earl of Reoseberey. London. December, 31 1893 p.157.

(٥٤) Ibid

(٥٥) Ibid

إصدار المرسوم:

لهذا تقرر الطلب من السيد حمود بن محمد سلطان زنجبار (١٨٩٦ - ١٩٠٢) ليقوم باصدار مرسوم لالغاء الصفة القانونية للرق. وفي الأول من إبريل ١٨٩٧ قام هاردنج وماثيوس بمقابلة السيد حمود، وأبلغاه موقف الحكومة البريطانية وموافقتها على وجهة نظر هاردنج المتعلقة باصدار مرسوم إلغاء الصفة القانونية للرق. كما طلبا إليه الموافقة على مرسوم آخر يتعلق بالتقسيم الإداري لزنجبار لتسهيل مهمة تطبيق مرسوم الالغاء(٥٦).

ولم يكن أمام السيد حمود إلا الاذعان لتوجهات ومطالب الادارة البريطانية التي كان يرجع لها الفضل في تنصيبه، وكان الوقت قد حان لرد ذلك الجميل. والسيد حمود من جهته أبدى موافقته على قبول ذلك المرسوم. ولكنه طلب إلى هاردنج إمهاله بضعة أيام قبل التوقيع(٥٧). كان السيد حمود يهدف من جراء تلك المهلة إلى كسب الوقت، ليتسنى له دراسة محتويات المرسوم بشكل متأن، ليحدد ماهية التوجيهات التي كان سيصدرها لولاته. كما كان يرغب أيضا في الاجتماع ببعض الزعماء العرب الموجودين في جزيرتي بمبه وزنجبار(٥٨).

بنود المرسوم:

وفي الخامس من إبريل ١٨٩٧ وكما كان متوقعا وقع السيد حمود المرسوم الخاص بإلغاء الصفة القانونية للرق. وتضمن المرسوم البنود التالية: (٥٩)

---

(٥٦) p.p.1897. LXII. No.1. Mr. A.Hardinge to the marquess of Salisbury. Zanzibar. April 9, 1897 p.709.

(٥٧) Ibid

(٥٨) Ibid.

(٥٩) p.p.1897. LXII. Incl. 3 in No.1. Extract from the Zanzibar "Gazette" of April 7, 1897. pp. 712-13.

أولا: إحالة جميع القضايا ذات الصلة بعلاقة السيد ورقيقه إلى محاكم المقاطعات ابتداء من الخامس من إبريل ١٨٩٧.

ثانيا: أن تمتنع تلك المحاكم عن الاعتراف بحقوق أي شخص يدعيها على «الابدان أو الخدمة أو الأملاك» لأي شخص على أساس أنه كان عبداً من قبل، ولكن في حالة ادعاء أي شخص بامتلاك هذا الحق وبصورة قانونية بناء على مراسيم سابقة وحرم منه بتطبيق هذا المرسوم فله أن يحصل على «تعويض عادل مناسب» عما لحقه من خسارة رقيقه.

ثالثا: ألا تكون تلك التعويضات نظير ديون سابقة عليهم (أي على الأرقاء).

رابعا: أن الأرقاء المحررين سيكونون عرضة لأي ضرائب أو سخرة أو سخرة مدفوعة الأجر تفرض من الحكومة على عموم رعاياها في أي وقت تشاء. مع إلزام الأرقاء المحررين بابراز ما يثبت أن لهم مسكناً دائماً ومصدر دخل، وإلا عوقبوا بتهمة التشرد. وفي حالة كون ذلك المسكن على أرضٍ مملوكة لشخص آخر أن يدفع له إيجاراً مقابل سكناه، سواء بصورة عمل أو إنتاج.

خامساً: تعد المحظيات «كنزيلات في الحريم في منزلة الزوجات» وأن تبقى علاقاتهن على وضعها الراهن، إلا إذا طلبن ذلك بسبب القسوة، وبعد أن يثبت للمحكمة صدق دعواهن. ويمكن تسريحهن. كما يمكن تسريح المحظيات اللواتي ليس لهن ولد على أن يكون ذلك بمصادقة المحكمة.

سادسا: للأرقاء الحق في التظلم من قرارات محاكم المقاطعات للحاكم، أو قاض أو مسئول عام يفوض لهذا الأمر.

نشر المرسوم:

قام السيد حمود بعد التوقيع على مرسوم إلغاء الصفة القانونية للرق بالاجتماع بالولاة العرب المعينين لجزيرتي زنجبار وبمبه، وطلب إليهم عرض المرسوم في أماكن عامة في مقاطعاتهم ليسهل الاطلاع عليه، كما طلب اليهم شرح محتويات المرسوم لملاك الرقيق. ولتنفيذ أوامر السيد حمود قام الولاة بعد عودتهم إلى ولاياتهم بعرض نسخ في المرسوم في الأماكن العامة في القرى الرئيسية، كما قاموا أيضا كل من مقاطعته بجمع العرب من ملاك الرقيق لايضاح محتويات المرسوم وشرح التغير الجديد وطبيعته. وكان أحد ممثلي السيد حمود قد رافق ولاة بمبه ليطلع بنفسه على نشر المرسوم(٦٠).

أما الإدارة البريطانية فقد قامت من جهتها بنشر المرسوم في الجريدة الرسمية «زنجبار»، كما علق المرسوم على جدران مكتب رئيس الوزراء ومكتب الجمارك اضافة إلى بث وكلائها الحكوميين في أرجاء الجزيرتين لتوضيح المعنى الحقيقي للمرسوم لملاك الرقيق والأرقاء على السواء(٦١).

ومما تجب ملاحظته بهذا الصدد أن اللغة العربية كانت هي السائدة في زنجبار، فقد كتب مرسوم إلغاء الصفة القانونية للرق كوثيقة رسمية صادرة باسم السيد حمود باللغة العربية «لغة المكاتبات الرسمية»(٦٢). ونشر ذلك المرسوم وغيره من المراسيم باللغة العربية كان دليلاً على مدى انتشار اللغة

---

(٦٠) أرسل محمد بن سيف كمفوض عربي خاص باسم السيد حمود بن محمد حاكم زنجبار لمرافقة ولاة جزيرة بمبه حيث قام هناك بالإعلان عن مرسوم إلغاء الصفة القانونية للرق أمام جمع من المتنفذين العرب.

p.p.1898.Lx.Incl. 3 in No. 25 Report by Commissioner Farlar on the working of the Decree for the Abolition of the Legal Status of Slavery. Zanzibar. January. 31, 1898.p.620.

(٦١) p.p.1897.LXII. No.1. Mr. A.Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanzibar. April 9, 1897.p.710.

(٦٢) Ibid.

العربية وتعلق الشعب الزنجباري المسلم بلغة القرآن. وأبرزت مدى تأثير الوجود العربي هناك.

هذا التأثير العربي الاسلامي والتلاقي العربي الافريقي يتجلى أيضا بوجود اللغة السواحيلية لغة الشعب السواحيلي الذي تعد زنجبار جزءاً لايتجزأ منه، واللغة السواحيلية هي اللغة الدارجة في زنجبار، وتعد لغة أفريقية، ولكنها اقتبست كثيرا من الكلمات الأجنبية جلّها من العربية(٦٣). واللغة السواحيلية كتبت أصلاً بالحروف العربية قبل أن تنجح البعثات التبشيرية ومن ورائها الحكومات الغربية في إستبدالها، وكتابتها بالحروف اللاتينية. وكانت تهدف من وراء ذلك إلى فصم وشائج التلاحم العربي الافريقي وإبعاد الشعب السواحيلي عن دينه وثقافته العربية الاسلامية(٦٤). ولم يكن من المستغرب أن تنتقد البعثات التبشيرية العاملة في زنجبار وجمعية مكافحة الرق في لندن وكذلك البرلمان البريطاني استخدام اللغة العربية في نشر المرسوم. وكانت الحجة في ذلك إنها كانت لغة الأقلية العربية(٦٥).

والادارة البريطانية في رد فعلها على الانتقادات الموجهة لها بنشر المرسوم باللغة العربية وعدم استخدام اللغة السواحيلية بينت أن سكان زنجبار من الأرقاء وان اؤلئك الأرقاء كانوا غير متعلمين ونشره بأية لغة لم يكن «يعني لهم شيئا»(٦٦). هذا الرد يبين إلى أي مدى أهملت فيه الادارة البريطانية قضية تعليم الأرقاء، ولن نكون متحاملين بذكر أن ذلك الإهمال كان متعمداً، أولا ليبقى الأرقاء قوة عاملة غير متعلمة لخدمة الادارة البريطانية، وثانيا: لتفادي الأعباء المالية التي تتطلبها العملية التعليمية.

(٦٣) يوسف فضل حسن «**الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية. العرب وأفريقيا** (ندوة) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٤ - ص ٣٣.

(٦٤) نفس المصدر السابق.

(٦٥) p.p.1898. LX. No. 29. Sir. A.Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanzibar. April 23. 1897.p. 633.

(٦٦) Ibid

ولعل الأهم من ذلك هو إخلاء الساحة للبعثات التبشيرية لتتولى أمر تعليم الأرقاء على طريقتها ووفق الخطة العامة للمسألة.

وكانت البعثات التبشيرية تواقة لتحمل ذلك العبء لتمارس من خلاله نشاطها التبشيري ثقافيا وروحيا، وهو في المحصلة يصب في مصلحة الادارة البريطانية. وعموما يمكن القول إن السياسة البريطانية العامة كانت لاتشجع تعليم سكان المحميات من الوطنيين، ما عدا ذلك التعليم الأولى الذي كان يهدف إلى تخريج موظفين وكتبة لتسيير أمور الادارة البريطانية.

إن تفشي الأمية بين الأرقاء، وسد سبل التعليم أمامهم يقودنا إلى محاولة توضيح مدى معرفة هؤلاء الأرقاء بفحوى المرسوم وقانونيته.

ذكر «هولنجزوورث» (١٩٥٣) أنه قبل انقضاء عدة أسابيع على نشر المرسوم لم يكن هناك من الأرقاء في جزيرتي زنجبار وبمبه من لم يسمع إنه كان من حقه التقدم للمحاكم للمطالبة بحريته[٦٧]. ولكن في الحقيقة كان هاردنج المعاصر للاحداث والمسؤول عن تنفيذ المرسوم أكثر واقعية من هولنجزوورث عندما ذكر بأن المعنى الحقيقي للمرسوم لم يفهم كليا في جزيرة بمبه. بينما في جزيرة زنجبار كانت الأكثرية على دراية به[٦٨].

وكان السبب يعود حسب ما ذكره أوسيلفان نائب القنصل العام في جزيرة بمبه أن الارقاء في جزيرة بمبه كانوا «أغبياء وغير مبالين» ومعظمهم جلبوا من داخلية البر الافريقي وكانوا بعيدين كل البعد عن الحضارة والمدنية[٦٩]. واسترسل «اوسليفان» قائلا بأن الارقاء في جزيرة بمبه كانوا يعيشون في اجزاء بعيدة في الأرياف بدون اتصال حتى مع بعضهم البعض

(٦٧) Hollingsworth,L. **Zanzibar Under the Foreign Office.** op. cit.p. 145.

(٦٨) p.p.1898. LX. No.11. Sir. A.Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanzibar. August 11, 1897 p.571.

(٦٩) p.p.1898. LX. Report by Vice-Consul O'Sullivan on the Island of Pemba, 1896-97 Zanzibar. September 30, 1897.p.367.

ولم يكن من المتوقع أن يسمعوا وبسرعة بمحتوى المرسوم، كما لم يكن لديهم خبر عنه ليحيطوا بمعناه الحقيقي[٧٠]. مما يعطي الانطباع بأن السيد حمود والادارة البريطانية فشلت في مسعاها في إيصال المعنى الحقيقي للمرسوم لعموم الأرقاء في زنجبار.

لقد جرت العادة أن تنال المناسبات المهمة نوعا من الطابع الرسمي والضجة الاعلامية، فقد كان يدعى الحاكم وكبار موظفي الدولة وجمهور غفير من المواطنين، إضافة إلى أركان السلطة الحاكمة. ولكن ذلك لم يحدث في زنجبار غداة إذاعة مرسوم إلغاء الصفة القانونية للرق مع أنه كان على درجة كبيرة من الأهمية، ويعد بحد ذاته حدثا له أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إن الاهمال المتعمد لمثل هذا الحدث إضافة إلى الاكتفاء بنشره في الجريدة الرسمية وعلى جدران مكاتب الحكومة وبث الوكلاء الحكوميين يدعونا إلى محاولة الوقوف على المغزى من وراء هذا التصرف البريطاني. وحتى نضع الأمور في نصابها الصحيح نعود إلى فبراير ١٨٩٥م. في ذلك التاريخ كتب هاردنج تقريرا مفصلاً عن مجمل أوضاع زنجبار. وختمه بمقترحات تتعلق بالمرسوم المقترح لالغاء الرق[٧١]. وكانت مقترحاته تدور ضمن أمور أخرى حول أهمية طريقة عرض المرسوم المقترح. وكان يصر على عدم عرض المرسوم بطريقة لافتة للنظر أو التباهي بإعلانه أو الاحتفال به بشكل رسمي سواء من قبل السلطان أو الادارة البريطانية[٧٢]. وكانت تتلخص وجهة نظر هاردنج في أن التباهي بالمرسوم وعرضه من الممكن أن

---

(٧٠) Opcit.

(٧١) p.p.1895 LXXI No. 13 Mr.A. Hardinge to the Earl of Kimberely. Zanzibar. February 26, 1895. p.176.

(٧٢) Ibid.

يثير هياجا بين مؤيدين ومعارضين. ومن الممكن أيضا أن يتطور إلى أمور لاترغب الادارة البريطانية في حدوثها.

ولتتجنب مايترتب عليه من آثار سيئة كان إصراره على اتخاذ «اجراءات احتياطية ووقائية» وكان ذلك يعني نشره في الجريدة الرسمية وتعليقه على جدران المباني الحكومية. وفي تلك الحالة يكون «نصيبه من الاهتمام أقل»(٧٣).

وكانت الادارة البريطانية تتخوف من وقوع حوادث شغب مما دعاها إلى إنزال جماعة من بحارة السفن الحربية البريطانية مع فرقتين من حملة البنادق في جزيرة زنجبار. بينما أرسلت سفينة حربية إلى جزيرة بمبه لتكون على أهبة الاستعداد لمواجهة أي طارى(٧٤). ولكن الأمور سارت في زنجبار سيرها الطبيعي ماعدا بعض الحوادث الفردية المتفرقة، وكل هذا يعطي الدليل الواضح على نجاح هاردنج في مسعاه.

دور الارستقراطيين العرب في تنفيذ المرسوم:

اطلع السيد حمود سلطان زنجبار آل بيته على موافقته الرسمية على المرسوم، كما اجتمع مع اثنين من الولاة العرب وهما والي «مويرا» ووالي «كوكوتوني». إضافة إلى عدد محدود من زعماء العرب. وفي ذلك الاجتماع أبلغهم بفحوى المرسوم وموافقته عليه، كما طلب إليهم أن يشرحوه بدورهم إلى كبار مشايخ العاصمة وممثلي المقاطعات والقبائل العربية في زنجبار(٧٥).

---

(٧٣) Opcit.

(٧٤) p.p.1898. LX. No.4 Mr. A. Hardinge to the marquess of Salisbury. Zanzibar, April 2, 1897.p.564.

(٧٥) p.p. 1897. LXXI. No. 1. Mr. A.Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanzibar. April 9. 1897.p.710.

كان السيد حمود متحمساً لذلك المرسوم، وحتى يفوز بكسب ودّ الادارة البريطانية دعا مجموعة من زعماء العرب في زنجبار لمقابلته. وكان يهدف الى كسب تعاونهم ومشاركتهم في تنفيذه، وليمتص سخطهم وامتعاضهم إضافة الى تهدئتهم قبل تطبيق المرسوم(٧٦). ومن المفيد أن نبين انه قبل هذا الاجتماع سرت الكثير من الشائعات عن السبب الذي من أجله طلب السيد حمود مقابلة الزعماء العرب. وقد تنبأ الكثيرون بأنه سيبحث في الاجتماع المرسوم الخاص بالرق، وأن أصحاب الرقيق مطالبون بإحضار قوائم بأسماء أرقائهم لاعتاقهم في الحال ودون تعويضات. ولكن تلك الشائعات سرعان ماتلاشت عندما خطب السيد حمود وبحضور ماثيوس في الزعماء العرب مبينا لهم المرسوم وطلب مساعدتهم لإنجاحه(٧٧).

وكما كان من غير المتوقع تقبل عدد من زعماء العرب ذلك المرسوم بشكل سلمي، ومن الممكن أن يكون السبب وراء ذلك: أولا: اشتمال المرسوم على تلك العناصر المتعلقة بالتعويضات ووضع المحظيات والتدرج في التنفيذ. ثانيا: لاقتناعهم بأنه آجلاً أو عاجلاً ستقوم الادارة البريطانية بالغاء الرق وكان عليهم استغلال تلك الفرصة لتسوية أوضاعهم الاقتصادية المتردية إضافة إلى التأقلم مع الظروف الجديدة المفروضة عليهم.

أما الأكثرية الصامتة فمن المعتقد أن قبولهم كان مشوبا بالحذر. ولعل مرجع ذلك الخوف من سوء نية الادارة البريطانية. وكان الكثير من العرب يعتقدون أن الادارة البريطانية وراء ضياع سلطتهم السياسية، وتردي أحوالهم الاقتصادية، وأفول نفوذهم الاجتماعي. وكان هاردنج قد عزا قبول العرب السلمي للمرسوم إلى سببين رئيسيين أولهما: اعتقاده بأن مواد المرسوم

(٧٦) Ibid
(٧٧) Ibid

تتسم بالاعتدال. وثانيهما قصف زنجبار بالمدفعية البحرية البريطانية لمناصرة السيد حمود أمام منافسيه. مما كان له أثره حسب زعم هاردنج في القضاء على «أي تفكير يرمي إلى استعمال العنف في مقاومة الدولة الحامية»(٧٨).

كما وقع السيد حمود في الثالث من إبريل ١٨٩٧ على مرسوم يتعلق بالتقسيم الاداري لزنجبار. والذي كان يهدف إلى تنظيم زنجبار إداريا لتسهيل إجراءات تطبيق المرسوم بايجاد مقاطعات جديدة مع محاكم تابعة لها. ولهذا قسمت جزيرة زنجبار إلى ثلاث مقاطعات أو أقاليم هي: - المقاطعة الشمالية أو إقليم «كوكوتوني» (Kokotoni) والمقاطعة الغربية أو أقليم «موبرا» (Mwera) وأخيرا المقاطعة الجنوبية الشرقية أو أقليم «شواكا» (Chwake).

أما مدينة زنجبار فكان لها وضع إداري خاص ولاتتبع أيا من تلك الأقاليم. وإنمانيطت مهمة ادارتها بالسير ماثيوس. وفيما يتعلق بجزيرة بمبه فلم يطرأ أي تغير على وضعها الاداري. اذ كانت أساساً مقسمة إلى مقاطعتين هما «شاكي شاكي» (Chaki Chaki) و«ويتي» (Weti)(٧٩).

أعطى المرسوم ماثيوس مهمة اختيار ولاة لإدارة تلك المقاطعات الجديدة، وكان ذلك يعني تقليص نفوذ السيد حمود الذي حددت صلاحيته بالموافقة على الاسماء التي كان يختارها ماثيوس. وكان التوجه لدى ماثيوس والادارة البريطانية من ورائه عند شروعه في تنفيذ مرسوم الغاء الصفة القانونية للرق هو اعطاء الولاة وكلهم من العرب ذوي المكانة

---

(٧٨) Ibid.p.711.

(٧٩) p.p. 1897. LXII. Incl. 4. in No.1. Extract from the Zanzibar "Gazette" of April. 7, 1897 p.713.

الاجتماعية والاقتصادية دوراً رئيسياً في التنفيذ، إذ أوكلت إليهم القيام برئاسة محاكم المقاطعات بحيث يكون الوالي مسؤولا مسؤولية مباشرة أمام ماثيوس عن تنفيذ مواد المرسوم(٨٠).

وفي رأي الباحث أن هناك سببين رئيسيين وراء ذلك التوجه البريطاني بإعطاء العرب دوراً مهما في التنفيذ، أولهما إقتصادي والآخر اجتماعي سياسي. أما السبب الاقتصادي فيعود إلى إدراك الادارة البريطانية أن تنفيذ المرسوم بالصورة التي كانت ترغب في تحقيقها يحتاج منها إلى الاستعانة بقضاة بريطانيين من ذوي الكفاءة(٨١)، وكانت المشكلة تكمن في عدم توفر تلك الكفاءات البريطانية في زنجبار. مما كان يحتم الاستعانة بالحكومة البريطانية في لندن لتزويدهم بتلك الكفاءات. ولكن عند تدارس تلك المسألة من قبل الادارة البريطانية وجدت أن تعيين قضاة بريطانيين أكفاء يحتاج إلى تكاليف باهظة(٨٢). وكانت التكاليف تشمل المخصصات التي ستدفع لهم، والخدمات التي ستقدم لهم. إضافة إلى تكاليف سفرهم وإقامتهم وضرورة تعيين مترجمين وموظفين تابعين للقضاء المطلوب الاستعانة بهم بسبب عدم معرفتهم باللغات الدارجة في زنجبار.

كانت إدارة المحمية مسؤولة عن تحمل أعباء تكاليفهم إضافة إلى تكاليف تنفيذ المرسوم، ولعدم توقعها مساعدة مجزية من قبل الحكومة البريطانية في لندن، وتردي الاحوال الاقتصادية في زنجبار، تغاضت عن تعيين قضاة بريطانيين، وتقرر الاستعانة بالقضاة المحليين كبديل لتنفيذ المرسوم(٨٣). وكان مما ساعد على اتخاذ ذلك القرار أن ميكانيكية العمل

---

(٨٠) Ibid.

(٨١) p.p.1898. LX. No. 29. Sir. A.Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanzibar. April 23, 1898.p.640.

(٨٢) Ibid

(٨٣) Ibid

متوفرة لدى هؤلاء القضاة المحليين، إضافة إلى أنهم لم يكونوا ليكلفوا خزينة المحمية مبالغ باهظة كتلك التي كانت ستدفع لنظرائهم البريطانيين(٨٤)، مما يكون له أثره في تقليل نفقات ومتاعب الادارة البريطانية.

أما بالنسبة للسبب الاجتماعي السياسي فإن الادارة البريطانية نظرت إلى العرب ذوي المكانة الاجتماعية الرفيعة بأنهم كانوا مقربين من «سلاطين» زنجبار، كما كانوا يرجعون والأسرة الحاكمة إلى أصل عماني. وعمان «مسقط» نفسها كانت أيضا محمية بريطانية. إضافة إلى ذلك كانت الادارة البريطانية تتبنى سياسة الحكم غير المباشر في ادارتها للمحمية، وكانت تلك السياسة أحد أبرز سمات الحكم البريطاني في أفريقيا. والادارة البريطانية في زنجبار كانت تعتمد على هؤلاء الارستقراطيين العرب في تسيير دفة الأمور في زنجبار، إذ كانوا يتمتعون وباعتراف الادارة البريطانية بتأثيرهم الكبير على الأهالي بشكل يكاد يفوق تأثير موظفي الادارة البريطانية. لهذا رئي الاستفادة منهم «كوسيط مرغوب فيه وموثوق به بين الأهالي والادارة البريطانية»(٨٥).

فبالنسبة للادارة البريطانية، يلاحظ أنها كانت مجبرة على استمرار التعاون مع الطبقة الارستقراطية العربية لتحقق من خلالها أهدافها الاستعمارية. كما كانت ترغب في إستمالة القضاة من العرب المرءوسين من قبل الولاة، وكان يحدوها الأمل «ليوائموا بقدر الإمكان بين مصالحهم الشخصية والمصالح الذاتية للأهالي مع الادارة البريطانية»(٨٦)، حتى يتحقق لها هدفها الآني بالغاء الصفة القانونية للرق. أما بالنسبة للأهالي ولاسيما

---

(٨٤) Ibid
(٨٥) Ibid
(٨٦) Ibid

مالكي الرقيق فإن تعيين قضاة محليين من أهل الدراية والخبرة بأحوال زنجبار كان لتطمينهم بأن «حقوقهم ومصالحهم تجد الاهتمام والتعاطف». وليس هذا فحسب وانما كان لجعلهم ينظرون إلى القضاة المحليين لا كأجانب ومتطفلين وذوي ديانة مختلفة، بل هم عرب مسلمون يترأسون محاكم إسلامية(٨٧).

ولتنفيذ مرسوم الالغاء قام ماثيوس بتعيين خمسة ولاة من العرب من الطبقة الارستقراطية، وأوكل اليهم مهمة تنفيذ المرسوم، ثلاثة منهم لجزيرة زنجبار، وإثنان لجزيرة بمبه. أما مدينة زنجبار والتي كانت مهمة إدارتها منوطة بماثيوس فانه بدوره عين نائبا يدعى «الكسندر» «Alexander» وكانت مهمة «الكسندر» إصدار صكوك الحرية باسم ماثيوس لطالبيها من أرقاء المدينة(٨٨).

المفوضون البريطانيون وتنفيذ المرسوم:

كما قامت الادارة البريطانية بتعيين مفوضين بريطانيين تابعين للادارة وهما ج.ت. «لاست» «J.T. «Last» لجزيرة زنجبار. وج.ب. فارلر «J.B.«Farler» لجزيرة بمبه(٨٩)، مهمتهما الإشراف العام.

ولكننا يمكن ان نحدد سببين قد يكونان وراء الهدف الحقيقي من تعيينهما. أولهما: ـ عدم الثقة بالولاة العرب بشكل عام والطبقة الارستقراطية

---

(٨٧) Ibid

(٨٨) الولاة المعينون في جزيرة زنجبار كانوا سليمان بن حميد على إقليم «كوكوتوني» و«سرحان بن ناصر على إقليم «مويرا» «وهلال بن محمد على إقليم» «شواكا» أما ولاة جزيرة بمبا فكانوا خميس بن سليمان الحسيني على إقليم «ويتي» وسليمان بن مبارك على إقليم «شاكي شاكي».

Ibid

(٨٩) p.p.1897. Lx. Incl. in No.4. Mr.A. Hardinge to Vice Consul O'Sullivan. Chaki Chaki, Pemba. March 31.1897.p.565.

بشكل خاص، والولاة العرب جزء لايتجزأ من تلك الطبقة. وكانت الادارة البريطانية تدعى أنهم وراء انتشار تجارة الرقيق وبقاء نظام الرق، كما كانت تدعى أن مصالح العرب الاجتماعية والاقتصادية كانت تحتم وجود الرق. وكان وجود هذين المفوضين البريطانيين أولا: «للاشراف العام على تنفيذ المرسوم». ثانيا: «للتأكد من سلامة الاجراءات التي يتخذها الولاة حتى لا يكون هناك سوء في استخدام الصلاحيات المعطاة لهم»(٩٠).

وقد كانت الصلاحيات التي نيطت بهذين المفوضين رقابية، بمعنى أنه لم يكن من حقهما عقد محاكم رسمية، أو القيام المباشر بتنفيذ مواد المرسوم مع التأكيد على عدم تدخلهما فيما يتخذه الولاة من اجراءات، وانما المراقبة وابداء النصح الودي من خلال تجوالهما كل حسب منطقته المحددة. الا أن الادارة البريطانية طلبت اليهما تقديم تقارير دورية لماثيوس عن الاجراءات والطرق التي يتخذها الولاة لتنفيذ المرسوم، كما طلبت اليهما تقديم «اقتراحات» يرون أنها مناسبة لتسهيل مهمة التنفيذ(٩١).

وثانيهما أن «جمعية محاربة الرق في لندن» والبعثات التبشيرية العاملة في زنجبار كانت ترغب في الالغاء الشامل والفوري للرق. كما كانت تعارض تكليف الولاة العرب بتنفيذ المرسوم لاهداف دينيه تنصيرية. وكان اختبار كل من «لاست» و«فالر» يهدف إلى طمأنتهما بأن المرسوم وتطبيقه إنما يتم تحت أعين أفراد كان لهم نشاطهم في مجال التبشير ومحاربة الرق. إذ كان «لاست» و«فالر» قبل اختيارهما كعضوين مفوضين تابعين للادارة البريطانية عضوين نشطين في البعثات التبشيرية العاملة في نجبار(٩٢). كما

---

(٩٠) Ibid.

(٩١) Ibid

(٩٢) Hollingsworth, **L. Zanzibar under the Foreign Office. op.** cit.p.p.144-5.

كان «فارلر» مسؤولا عن الاقطاعية الحكومية في رأس «تندوا» في زنجبار. والتي كان يعمل بها أعداد كبيرة من الأرقاء(٩٣).

وقد أوصى هاردنج نائبه في جزيرة بمبه «اوسليفان» O'Sullivan بأن يدع جميع الاجراءات التي تتعلق بتنفيذ المرسوم بيد الولاة. كما طالب إليه عدم التدخل حتى في حالة طلب المساعدة سواء من قبل الولاة أو من قبل الأرقاء. وفي حالة الولاة غير القادرين على حل معضلة تواجههم أثناء تطبيق المرسوم طلب اليه إحالتهم إلى فارلر، في حين إحالة الارقاء إلى الولاة، وأن يكون موقفه موقف «المراقب الصديق»(٩٤). وكان هاردنج يهدف من وراء ذلك إلى تجنب إثارة تفسيرات لتنفيذ المرسوم. وكان يرى بأن التدخلات من الممكن أن توجد نوعا من البلبة وتكون «عواقبها سيئة أو تؤخر تنفيذ المرسوم»(٩٥).

طرق الغاء العبودية:

كانت هناك أكثر من طريقة يحصل الرقيق بموجبها على حريته:

أولا: قيام مالك الرقيق وبرغبته في إعتاق رقيقة بدون التقدم للحصول على تعويض.

ثانيا: الارقاء الذين يعتقون من قبل الولاة ومحاكم المقاطعات سواء بحصول المالك على تعويض أو بعدمه.

ثالثا: طريقة العقود.

---

(٩٣) p.p.1898. LX. Incl. in No. 4. Mr. A. Hardinge to Vice Consul O'Sullivan. Chacki Chacki, Pemba. March 31, 1897.p.565.

(٩٤) Ibid.

(٩٥) Ibid

وفي الحالة الأولى لم يكن على مالك الرقيق الا إعلان عتقه لأرقائه على رؤوس الاشهاد. وفي تلك الحالة يكون الرقيق حراً. ولم يكن يحتاج هو أو سيده للتقدم للمحكمة للحصول على صك الحرية. أما في الحالة الثانية فكان على الرقيق التقدم بطلب للوالي للحصول على حريته. وكان يتم تسجيل اسمه أو اسمها في طلب منفصل في دفتر خاص لدى الوالي أعد لهذا الغرض حيث كان يدون به معلومات مفصلة لكل حالة على حدة(٩٦). والمعلومات المطلوب إثباتها كانت تشمل اسم المتقدم للحصول على حريته، وقبيلته ولونه وسنه وطوله أو أي قياسات أخرى تتعلق بشكله الخارجي. مع ملاحظة تدوين أي علامات جسمانية بارزة أو غير مألوفة. كما كان يتم تدوين اسم مالك الرقيق ومسكنه وبعض المعلومات المتعلقة به(٩٧). وبعد الانتهاء من تدوين تلك المعلومات الأولية تبدأ المرحلة الثانية والتي كانت تنحصر في سؤال الرقيق عن الأسباب التي دعته لطلب حريته؟ وهل يوجد لديه أي شكوى ضد مالكه؟ ثم كيف ومتى وأين تم استرقاقاته؟(٩٨).

وعند الانتهاء من تدوين تلك التفاصيل يرسل الرقيق إلى جزيرة زنجبار إذا كان المتقدم من سكان جزيرة بمبه لعرضه وامتحانه مرة أخرى ولتحديد قيمة التعويض لمالكه(٩٩).

---

(٩٦) p.p.1898 LX. Incl. 4. in No. 25. Abolition of the Legal Status of Slavery. Particulars of Case No. 107. Zanzibar. June. 25, 1987. p.625.

(٩٧) أقترح أحد رجال مهنة الطب في زنجبار وشم أكتاف الأرقاء الذين يتم تحريرهم على شكل حرف «F »(اختصار لكلمة Free بمعنى حر) .ولكن الادارة البريطانية تجاهلت ذلك الاقتراح خوفا من إثارة الانتقادات ضدها.

(٩٨) p.p.1898. LX. Incl. 1. in No. 25 Sir L. Mathews to Sir A.Hardinge Zanzibar. February 3, 1898 p.606
p.p.1898. LX. Incl.1. in No.2 T. Burtt to Brooks. Friends Industrial Mission. Pemba, Zanzibar October 21, 1897.P.584.

(٩٩) P.P.1898. LX No. 34. The Marquess of Salisbury to Sir A.Hardinge. Foreign Office. June 29, 1898.p.648.

يبدو أنه كان هناك سببان رئيسيان وراء إصرار الادارة البريطانية على فرض تلك التفاصيل للعمل بها قبل حصول الرقيق على صك الحرية، أولهما مايقصد منه تقييم الرقيق ماديا لمصلحة سيده. وثانيهما مايهدف منه القضاء على التواطؤ وانتحال الشخصية والتزوير(١٠٠). وفي جزيرة زنجبار كان الرقيق يرسل إلى إقطاعية الحكومة الزنجبارية في «تندوا» حيث يطعم على حساب الحكومة إلى أن تنتهي إجراءات التعويض لمالكه. وعندما يحصل المالك على التعويض المناسب عندها فقط كان الرقيق يحصل على صك حريته(١٠١).

أما في حالة وجود خلاف بين المالك ورقيقه ولم يستطع الوالي الفصل فيه فان ملف الرقيق كان يرسل إلى محكمة المقاطعة للفصل. وكانت المحكمة تتألف من مسجل وقاضٍ. ومن أبرز نقاط الخلاف بين المالك ورقيقه تلك التي كانت تتعلق بقضية استرقاقه. إذ كما أسلفنا فان جميع الارقاء المجلوبين إلى زنجبار بعد الأول من نوفمبر ١٨٨٩ وكذلك جميع أبناء الارقاء المولودين بعد الأول من يناير ١٨٩٠ يعتبرون أحرارا في نظر القانون. وكان على المالك أن يوضح للمحكمة بصورة لاتقبل الشك متى

(١٠٠) من أبرز الأمثلة على انتحال الشخصية للحصول على تعويض تلك . التي أقدم عليها عربي من شحير. وكان الشحيري نجح في إقناع بعض الأرقاء المملوكين لعربي يعيش خارج زنجبار بالحضور معه والادعاء بأنهم عبيده في مقابل حصولهم على نصف التعويض. وبعد إنتهاء اجراءات الاعتاق لم يتبق الا تحديد قيمة التعويض التي كان فيها ماثيوس المرجع النهائي. طلب ماثيوس من الشحيري احضار اثنين من الشهود، وكان من سوء حظ الشحيري أنه أثناء مغادرته مكتب ماثيوس حاول أن يرشو أحد موظفيه، مما أدى إلى القبض على الشحيري الذي سرعان ما اعترف بفعلته. وكان عقابه قاسيا إذ حكم عليه بالجلد ثم السجن لمدة عام.

p.p.LX.NO.11. Sir A.Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanzibar. August 11,1897.p.571.

(١٠١) p.p.1898.LX.Incl. in No.24. Vice-Consul O'Sullivan to sir A.Hardinge. Pemba. February 16, 1898.p.602.

تم استرقاق عبيده؟ كما كان على المالك إحضار اثنين من الشهود الموثوق بهما. وأن يكونا ضامنين. إذ في حالة اكتشاف أن المتقدم حصل على تعويض بغير وجه حق، أو أنه لم يكن يملك الرقيق تحصل الحكومة على التعويض من الضامن. وفي حالة بيع الأرض كان على المالك أن يثبت للمحكمة عن طريق شاهدين ضامنين بأن الأرض بيعت مع العاملين عليها من الرقيق أو بدونهم. إذ من المعروف أن بعض ملاك الأراضي العرب في زنجبار كانوا يشترون أو يبيعون الأرض وما عليها. والأرقاء جزء لايتجزأ من تلك الصفقات.[١٠٢].

وكان فشل المالك في إثبات امتلاكه لرقيقه بصفة قانونية يعني إعتاق الرقيق وحرمان مالكه من الحصول على تعويض. وكان ذلك الإجراء يتبع أيضا في حالة إثبات سوء معاملة المالك لرقيقه[١٠٣]

البعثات التبشيرية والغاء الصفة القانونية للرق:

ومما هو جدير بالذكر أن البعثات التبشيرية مثل «آباء الروح القدس» «The Holy Ghost Fathers» و«بعثة الجامعات لوسط افريقية» -«The Univer sities mission to central Africa» و«بعثة الاصدقاء»«The Friends Mission» العاملة في زنجبار كانت طرفاً في إثارة النزاع بين المالك ورقيقه حول ملكيته القانونية له. وكذلك في تحريض الارقاء على الشكوى ضد ملاكهم باتهامهم باستخدام العنف والقسوة في معاملتهم[١٠٤]. وكان نشاط البعثتين الاوليتين

---

(١٠٢) Lyne, R. OP. cit P. 186.

(١٠٣) p.p.1898.LX.Incl. 1. in No.25. Sir L.Mathews to sir A.Hardinge Zanzibar. February 3, 1898.p.604.

(١٠٤) p.p.1898.LX.No.29.Sir A.Hardinge to the Marquess of Salisbury.Zanzibar. April 23, 1898.p.637.

يشمل كلا من جزيرتي زنجبار وبمبه. بينما ينحصر نشاط بعثة الاصدقاء في جزيرة بمبه. وبعثة الاصدقاء ممثلة برئيسها «ثيودور برت» «Theodore Burtt» كانت تعد من أبرز تلك البعثات التي لعبت دوراً رئيسياً في محاربة دفع التعويضات لمالكي الرقيق واتهام الولاة العرب بل والموظفين البريطانيين بمحاباة مالكي الرقيق. فتكسب عطف الرقيق وتحقق أهدافها(١٠٥). وهذا يجرنا بدوره إلى محاولة توضيح أن الهدف الأساسي من وجود البعثات التبشيرية في زنجبار كان هو السعي إلى تنصير الشعب الزنجباري بجميع فئاته وطوائفه مع التركيز على الأرقاء.

أما الطبقة الاستقراطية العربية، والولاة جزءٌ لايتجزأ منها فلم تكن علاقتها سيئة بالبعثات التبشيرية في بادىء الأمر. ولكن ما أن أحست بأن مصالحها الاقتصادية في خطر نتيجة لمطالبة البعثات التبشيرية بتحرير الارقاء حتى تعاونت بشكل أوثق مع رجال الدين لمحاربة البعثات التبشيرية، والحد من نشاطها في زنجبار. والبعثات التبشرية من جهتها كانت تنظر إلى العرب سواء بنفوذهم الديني أو الاقتصادي كعائق أمام تحقيق أهدافها التبشيرية، مما حدا بها إلى العمل جاهدة ليس فقط على محاربة الاسلام وإنما محاربة النفوذ العربي بشقيه الاجتماعي والاقتصادي، والمتمثل في جزء منه بامتلاكه الاقطاعيات الزراعية الواسعة المعتمدة على الأرقاء كيد عاملة وبخاصة بعد زوال نفوذ العرب السياسي وتردي أحوالهم الاقتصادية.

والوسائل التي لجأت اليها البعثات التبشيرية وبالذات بعثة الاصدقاء كانت المطالبة بتحرير الارقاء بشكل شامل وفوري والتضييق على مالكي الرقيق للحد من حصولهم على تعويضات باثارة الارقاء وتحريضم ضد

(١٠٥) p.p.1898.LX.Incl. 1. in No.16. Letters from Mr.T.Burtt. Friends Industrial Mission. Pemba, Zanzibar September 4, 1897.pp.583-86.

ملاكهم(١٠٦). أما بالنسبة لاتهام الموظفين البريطانيين فانه من المعروف أن البعثات التبشيرية «بدأت نشاطها بدعوى تبشير الافريقيين ونشر الحضارة بينهم وواجب الأوروبي نحو أخيه الأفريقي ثم أصبح هذا الهدف وسيلة لتبرير الاستعمار، فكان كثيرون من رجال الدين من دعاة الاستعمار»(١٠٧).

لذا فانه لم يكن من المستغرب أن تكون العلاقة وثيقة بين البعثات التبشيرية والادارة البريطانية. إضافة إلى تطابق وجهات نظرهما فيما يدعيان بأن العرب وبالذات الطبقة الارستقراطية العربية كانت وراء بقاء نظام الرق. وكذلك رغبتهما في استغلال القضاء على ذلك النظام بما يخدم مصالحهما. ولكن كان الخلاف بينهما ينحصر في الوسيلة إلى تحقيق الهدف وليس الهدف نفسه.

ونأتي الآن إلى ذكر الحالة الثالثة، أو الطريقة الثالثة لتحرير الرقيق، وهي طريقة العقود.

كانت زنجبار تعاني من قلة اليد العاملة وكثرة الطلب عليها. مما حدا بالإدارة البريطانية إلى تشجيع مالكي الرقيق من العرب وأرقائهم على الدخول في اتفاقيات فيما بينهم لتحديد وتنظيم ساعات العمل. وكان الاتجاه لدى الكثيرين من مالكي الأراضي من العرب أن الأمور تتغير وعليهم

(١٠٦) ذكر «فارلر» المفوض البريطاني لجزيرة بمبه في تقريره حول عمل مرسوم إلغاء الصفة القانونية للرق بأن بعثة الأصدقاء أجبرت في حالات عديدة أرقاء يعملون لديهم على التقدم للحصول على حريتهم دون رغبتهم. ومن ضمن الحالات التي ذكرها «فارلر» أربعة أرقاء سلموا له من قبل «برث» رئيس بعثة الأصدقاء لإعتاقهم إلا أنه اتضح له بعد استجوابهم أن ثلاثة منهم لا يرغبون في الحصول على حريتهم وإنما أجبروا على التقدم. فما كان منه حسبما ذكر إلا الانصياع لرغبة الأرقاء في عدم اعتقاقهم.
المصدر p.p.1898. LX. Incl. 2 in No.25. Report by Commissioner Farler on The working of the Decree for the Abolition on the legal status of Slavery. January 31, 1898.p.621.

(١٠٧) الجمل، شوقي. مرجع سبق ذكره ص ١٢٧.

مواكبة ذلك التغير والاستفادة منه قدر الامكان. وكان لخوفهم من فقدان العاملين في أراضيهم وهم في أمس الحاجة إليهم أثره في جعلهم يقبلون بالأمر الواقع ويتقبلون وجهة نظر الادارة البريطانية. إذ قدروا أهمية إبقاء الأرقاء في الأرض والعمل على معاملتهم المعاملة اللائقة بهم عن طريق الاتفاق معهم بعقود كما لو كانوا عمالاً أحراراً(١٠٨).

ومن المعروف أن الأرقاء العاملين في الأراضي المملوكة للعرب كانوا كسادتهم مقيدين بالأرض التي يعيشون عليها ويعملون بها. فالرقيق كان يعيش مع أسرته في تلك الأرض ولم تكن توجد ظروف عمل قسرية تجبره على تركها، إضافة إلى ما كان يحصل عليه الرقيق من المساعدة من قبل مالكه وقت المرض أو عدم القدرة على العمل(١٠٩). وفي حالة تقدم الرقيق لطلب حريته فإنه لم يكن يحق له العمل في أرض سيده. وإنما كان يرسل إلى الاقطاعية الحكومية لحين انتهاء إجراءات تحريره. وفي حالة إعتاق الرقيق لم يكن له الحق في المطالبة بالأرض الممنوحة له من قبل سيده للعمل بها وزراعتها. وكان عليه مغادرة تلك الأرض عند حصوله على صك الحرية(١١٠)، مما جعل أعداداً كبيرة من الأرقاء تقبل فكرة الاستمرار في العمل في أراضي أسيادهم كعمال أحرار ولكن دون حصولهم على حريتهم.

وطريقة العقود عبارة عن اتفاق يغلب عليه الطابع الشفهي غير المكتوب بين المالك ورقيقه. ويكون ذلك الاتفاق إما في حضرة الوالي أو

---

(١٠٨) p.p.1898. LX. Incl. 2 in No.25. Report by Commissioner last on working of the Decree for the Abolition on the legal status of Slavery. Zanzibar. January 25, 1898.p.615.

(١٠٩) Ibid

(١١٠) Ibid

المفوض البريطاني أو بين المالك ورقيقه مباشرة دون تدخل خارجي(١١١). وكان على المالك إعطاء الرقيق قطعة من الأرض ليقوم بزراعتها ويكون إنتاجها لذلك الرقيق كما كان له الحق أن يعمل فيها ثلاثة أيام في الأسبوع. أما الأربعة أيام الباقية فكان الرقيق ملزما بالعمل في أرض مالكه كإيجار مقابل سكناه واستغلاله للأرض. وكان على الرقيق العمل في أرض سيده ست ساعات في اليوم تبدأ من الساعة الثامنة صباحاً حتى الثانية بعد الظهر. أو ما مجموعه أربع وعشرون ساعة عمل في الاسبوع. وكانت جميع الأعمال الإضافية خارج نطاق الساعات الرسمية المحددة بأجر مدفوع سواء نقداً أو ما كان يعادله من الانتاج محسوبة حسب سعر السوق المحلي(١١٢).

وكان السيد حمود بن محمد متحمساً لمرسوم إلغاء الصفة القانونية للرق. وبتشجيع من الادارة البريطانية لإنجاح طريقة العقود قام بإعطاء شعبه نموذجاً يحتذى به باتفاقه مع أرقائه للعمل في أراضيه الواسعة بطريقة العقود الجديدة. وأهمية العمل الذي قام به السيد حمود تكمن بمباشرة العمل به مع بداية تنفيذ المرسوم، مما حدا بالكثير من أصحاب النفوذ من ملاك الأراضي إلى أن يحذوا حذو حاكمهم بعمل عقود مع أرقائهم. وذكر هاردنج أنه نتيجة لذلك العمل الذي قام به السيد حمود لم يتقدم أي من أرقائه الذين كانوا يتجاوزون عدة آلاف للحصول على حريتهم(١١٣).

وإنه لمن الجدير بالذكر أن نبين أن معظم الذين قاموا بتلك الاتفاقيات أو العقود مع أرقائهم كانوا من أصحاب الأملاك الكبيرة وكبار

(١١١) p.p. 1898. LX. No. 29. Sir. A. Hardinge to the marquess of Salisbury. Zanzibar. April 23, 1898. p.633.

(١١٢)) p.p.1898. LX. Incl.2. in No. 25 Report by Commissioner last on the working of the Decree for the Abolition of the Legal Status of Slavery. Zanzibar. January 31, 1898, P.614.

(١١٣) p.p.1898. LX. No. 29 Sir, A.Hardinge to the marquess of Salisbury. Zanzibar. April 23, 1898. p.633.

الاقطاعيين. ولكن لم يكن كل أصحاب الأراضي في زنجبار من تلك الفئة. إذ كان هناك أصحاب الأملاك الصغيرة ومن عامة الناس. ويشتغل في تلك الأراضي عدد قليل من الأرقاء. وأما أصحاب تلك الأملاك الصغيرة فلم تكن لديهم القدرة على الدفع النقدي لأرقائهم مقابل العمل اليومي ناهيك عن الدفع مقابل العمل الاضافي، أو الموافقة على السماح لأرقائهم بالعمل فقط لأربع وعشرين ساعة في الاسبوع، مما كان له أثره في إلحاق أضرار جسيمة بأصحاب الأراضي الصغيرة وزيادة من معاناتهم(١١٤).

التعويضات:

إن الادارة البريطانية في زنجبار كانت لديها قناعة بأنه يوجد في زنجبار من ملاك الرقيق من يرغب في التأقلم مع الظروف والمتغيرات الجديدة وتحرير أرقائهم، ولكن في حالة حصولهم على تعويض مناسب(١١٥). إضافة إلى ذلك كانت الادارة البريطانية تعي أن أي فشل في دفع تعويضات لمالكي الرقيق يعني توجيه أصابع الاتهام لها.

أولاً: لادراك العامة قبل الخاصة أن المرسوم تم عن طريق ضغط الادارة البريطانية على «سلطان» زنجبار الذي كان لاحول له ولا قوة.

ثانياً: كانت الادارة البريطانية تتخوف من وضع العرب في الزاوية الحرجة بعدم دفع التعويضات لمالكي الرقيق. إذ إنهم لو شعروا أن إعتاق رقيقهم ضرر محض فمن المحتمل أن يثوروا «ضد الادارة البريطانية»(١١٦).

---

(١١٤) Ibid

(١١٥) p.p.1896. LIX. No. 11 Mr. A.Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanzibar January 10, 1896. p.422.

(١١٦) p.p.1896. LIX. No. 4. Mr. A. Hardinge to the Earl of Kimberely Zanzibar. April 29, 1895. p.402.
See also: p.p.1898. Incl. in No.4. Mr.A.Hardinge to Vice-Consul O'Sullivan. Chaki Chaki, Pemba. March 31, 1897. p.565.

ثالثا: كانت الادارة البريطانية على دراية بنظرة الأرقاء «وتفضيلهم للعرب على الأوربيين»، والمعاملة الحسنة التي كان يعامل بها العربي رقيقه(١١٧). مما يعني أن الادارة لم تكن تستبعد ثورة العرب ضدها. كما كان الحال عند التعرض لوضع المحظيات. كما انها لم تستبعد امكانية استغلال العرب الأرقاء وتحريضهم ضدها.

كل هذا دفع الإدارة البريطانية إلى اللجوء إلى أساليب المناورة والمهادنة عند النظر في مسألة دفع التعويضات، إذ كانت من جهة تلمح إلى استخدام العنف والتهديد. وكان ذلك عندما ذكرت أن بإمكانها القيام بإعتاق الأرقاء، وإلغاء وضعهم القانوني دون الالتزام بدفع تعويضات لمالكي الرقيق. كما كانت تشير إلى قدرتها على «قمع أية محاولة للثورة» ضد الادارة البريطانية وبصورة سريعة(١١٨). ولكنها لجأت من ناحية أخرى إلى أسلوب المراوغة والمهادنة، وكان ذلك بموافقتها على دفع التعويضات لمالكي الرقيق.

وموافقة الإدارة البريطانية على دفع التعويضات لم يكن الهدف منه فقط إرضاء العرب من مالكي الرقيق كما يبدو للوهلة الأولى، ولكنه كان في الأساس يخدم سياسة الادارة البريطانية المتدرجة في إلغاء الرق. وكانت إجراءات الحصول على التعويض تتم عن طريق المحكمة. كما كانت تتطلب الكثير من الوقت والجهد لتنفيذها بالصورة المطلوبة من قبل الادارة البريطانية، مما يكون له أثره في الحد من اندفاع الأرقاء للحصول على حريتهم. وثانيا اشتراط الادارة البريطانية دفع التعويضات لمن يثبت بصورة لاتدعو إلى الشك في المحكمة ملكيته القانونية لرقيقه(١١٩).

---

(١١٧) p.p.1898. LX. No. 29. Sir. A.Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanxzibar. April 23, 1898.p.633.

(١١٨) Ibid.p.641.

(١١٩) p.p.1898. LX. No.5. Mr. A.Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanzibar. May. 12, 1897.p.566.

وهنا كانت تكمن نية الادارة البريطانية في جعل نسبة المستفيدين من التعويضات قليلة وذلك مقارنة بفتح المجال بدفع التعويضات لمن يملك رقيقا سواء بصفة قانونية أو غير قانونية. وذلك يعني أيضا أن الادارة البريطانية لم تكن لتخسر الكثير من وراء موافقتها على دفع التعويضات لمالكي الرقيق، في نفس الوقت الذي تكسب فيه ودّ وتعاطف العرب لإنجاح المرسوم وتحمي مصالحها(١٢٠).

وهذا بدوره يدعونا إلى توضيح أولا: قيمة التعويضات التي دفعت لمالكي الرقيق المحررين عن طريق المحكمة. وثانيا محاولة معرفة عدد الملاك المستفيدين من تلك التعويضات. وأخيراً مقارنة الكلفة الاجمالية للمرسوم بمبلغ التعويضات.

خلال الأسابيع الخمسة الأولى من نشر المرسوم تقدم خمسة وعشرون من العبيد للحصول على حريتهم. وحصل واحد وعشرون مالكا على تعويضات. في حين رفض اعطاء تعويضات للباقين(١٢١). أما بالنسبة لمقدار التعويضات التي دفعت لمالكي الرقيق فكانت ١٤٧٢ روبية (١٢٢) أما بعد مرور عام كامل على اصدار المرسوم فإن عدد الأرقاء المحررين عن طريق المحكمة كان ٧٤٧ رقيقا (انظر جدول رقم (٢).

وإذا ما عرفنا أن إجمالي مبلغ التعويضات التي دفعت لمالكي الرقيق

---

(١٢٠) p.p.1896. LIX. No. 14. Mr. A. Hardinge to the Earl of Kimberely. Zanzibar. March 13, 1895. pp.194-5.

(١٢١) Henry Newman. **Banani: The Transition from Slavery to Freedom in Zanzibar and pemba.** London: Headley Brothers, 1898.p.124.

(١٢٢) ذكر «نيومن» أن معدل المبلغ المدفوع كتعويض لملاك الرقيق كان يعادل أربعة جنيهات انجليزية للعبد الواحد.

Ibid

كان ١٦٣٤٧ روبية[١٢٣]، وأن معدل المبلغ المدفوع كان تقريبا ٦٠ روبية للعبد الواحد[١٢٤] ـ فإنه يمكن الاستخلاص أن عدد الملاك المستفيدين من تلك التعويضات كان قليلاً، وقد لايتجاوزون ٢٧٠ مالكاً من أصل ٧٤٧ مالكاً.

كلفة المرسوم:

أما بالنسبة للكلفة الاجمالية للمرسوم فكانت ١٤٤٥٠٢ روبية بما فيها ١٦٣٤٧ روبية مدفوعة كتعويضات[١٢٥]. مما يدل على قلة مبلغ التعويضات مقارنة بتكاليف المرسوم الاجمالية. مع ملاحظة أن المبلغ المدفوع كتعويضات لملاك الرقيق كان أقل بكثير من ذلك المدفوع للمفوضين البريطانيين وموظفيهم المشرفين على تنفيذ المرسوم والذي كان ٢٦٥٧٣ روبية[١٢٦]. مما يعني نجاح الادارة البريطانية في تقليل عدد المستفيدين من التعويضات.

أعداد المعتقين (المحررين):

بعد عدة أشهر من نشر مرسوم إلغاء الصفة القانونية للرق لم يكن هناك إقبال من جانب الأرقاء للحصول على حريتهم، أو من مالكي الرقيق لاعتاق أرقائهم، وكانت الأمور تسير ببطء شديد. ففي جزيرة بمبه وحتى

---

(١٢٣) كان نصيب ملاك جزيرة زنجبار ١٢٠١٧ روبية بينما كان نصيب ملاك جزيرة بمبه ٤٣٣٠ روبية.

p.p.1898. LX. No.29 Sir A.Hardinge to the Marquess of Salisbury Zanzibar. April, 23. 1898.p.631.

(١٢٤) كانت هناك بعض الحالات الفردية، ففي جزرة بمبه كانت هناك حالة واحدة وصل فيها المبلغ المدفوع كتعويض إلى ٨٠ روبية وأخرى ٢٠ روبية أما في جزيرة زنجبار فكانت هناك حالة واحدة وصل فيها مقدار التعويض إلى ١٠٠ روبية وأخرى ١٥٠.

Ibid.p. 631.

(١٢٥) Ibid. p. 632.

(١٢٦) Ibid.

نهاية شهر يونيو ١٨٩٧ لم تكن هناك إلا جارية واحدة وكانت تلك الجارية قد تقدمت للحصول على حريتها نتيجة للمعاملة القاسية من قبل مالكها وتم إعتاق الجارية(١٢٧). وكان الوضع في جزيرة زنجبار أفضل بكثير من جزيرة بمبه. إذ تقدم في نفس الفترة الزمنية السابقة ١٢٠ عبداً للحصول على حريتهم ومنحوا صكوك الحرية بعد انتهاء إجراءات إعتاقهم(١٢٨). ولكن بعد ذلك التاريخ بدأت أعداد المطالبين بحريتهم تزداد باطراد. وكانت المحصلة انه حتى فبراير ١٨٩٨ أعتق ١٤٤٠ رقيقاً. والجدول الآتي (١) يبين أعداد المعتقين في كلتا الجزيرتين وطريقة الإعتاق.

(١٢٧) p.p.1898. LX. Inc. 4. No.25. Abolition of the Legal Status of Slavery. Particulars of Case No. 107. Zanzibar. June 25, 1897.p.625.

(١٢٨) Lyne, R. op. cit. p.184.

جدول رقم (١)
احصائية باعداد الأرقاء المعتقين في زنجبار
من ابريل ١٨٩٧ حتى فبراير ١٨٩٨(١٢٩)

جزيرة زنجبار	اعداد المعتقين
الطريقة	
حرروا مع التعويض	١٥٥
حرروا بدون تعويض	٨٥
حرروا من قبل أسيادهم بدون تعويض	٧٠٠
المجموع	٩٤٠
جزيرة بمبه	
حرروا بدون تعويض	١٥٠
حالات لم تنته بعد	٣٥٠
المجموع	٥٠٠
المجموع الكلي بالجزيرتين	١٤٤٠ فرداً

أما بعد عام كامل على نشر المرسوم فكان مجموع الذين حصلوا أو كانوا سيحصلون على حريتهم ٢٠٠٠ رقيق. كما كان هناك ٢٢٧٨ رقيقاً حصلوا على عقود للعمل مع مالكيهم كعمال أحرار. ولكن دون صكوك

(١٢٩) p.p.1898. LX. Inc. 1 in No. 25. Sir. Mathews To Sir A. Hardinge Zanzibar, February 3, 1898. p.606.

الحرية. والجدول التالي يبين أعداد المعتقين والعمال الأحرار في كلتا الجزيرتين مقسمين كالتالي:

جدول رقم (٢)

احصائية باعداد الأرقاء المعتقين والعمال

الأحرار في زنجبار ابريل ١٨٩٧ حتى ابريل ١٨٩٨[١٣٠]

جزيرة زنجبار الطريقـــة	اعداد المعتقين
حرروا عن طريق المحكمة	
ذكـــور	١٤٦
إنـــاث	١٢٣
حرروا عن طريق أسيادهم خارج المحكمة *	
ذكـــور	٢٣٢
إنـــاث	٤٦٦
حصلوا على أوراق الحرية ولم يعودا للتسجيل	٢٠٠
عقود مع أسيادهم كعمال أحرار	٢٠٧٨
المجمـــوع	٣٢٤٥ فرداً

(*) لم أجد تفسيراً منطقياً لاختلاف مجموع أعداد المحررين بهذه الطريقة عن تلك التي في الجدول السابق.

(١٣٠) p.p. 1898. LX. No. 29. Sir A.Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanzibar. April 23, 1898. P.631.

جزيرة بمبه	
حرروا عن طريق المحكمة	
ذكـــور	٢٤٥
إنـــاث	٢٣٣
لم تنته معاملاتهم للحصول على تعويض	٣٠٠
حرروا للمعاملة السيئة عن طريق الولاة	٥٥٠
عقود مع أسيادهم كعمال أحرار	٢٠٠
المجمـــوع	١٠٣٣ فردا
المجموع الكلي لزنجبار	٤٢٧٨ فرداً

ومن خلال الجدولين السابقين يمكن دراسة وتحليل ما تعنيه تلك الأرقام في واقع الحال، ثم إثبات بعض الحقائق المهمة المتعلقة بأعداد المحررين. مع الحيطة والحذر بأن هناك حالات يصعب تفسيرها أو تبريرها الا بدواعي الترجيح. فاعداد الذين حصلوا على حريتهم مقارنة بعدد السكان من الأرقاء المقدر بـ ١٤٠٠٠٠ وهم الذين يمثلون ثلثي عدد السكان تظل قليلة وغير متوقعة. إذ كنا نعتقد بأن أعداد الذين سيتقدمون لنيل حريتهم كبيرة ولكن الواقع غير ذلك. ويبدو أن هناك أسبابا عديدة لمثل تلك الظاهرة يمكن إجمالها بما يلي:

أولا: إن قلة أعداد المعتقين كان أمراً مقبولا. إذ من الصعب على الأرقاء الذين عاشوا الرق لمدة طويلة من الزمن فهم التغير الجديد وإدراك مغزاه.

ثانيا: لعبت الادارة البريطانية دوراً في الحد من اندفاع الأرقاء للحصول على حريتهم..

ثالثا: لم تكن هناك رغبة شديدة لدى الأرقاء للحصول على صكوك حريتهم. بل كانت هناك أعداد كبيرة من الأرقاء ترفض الحصول على حريتها وتفضل العيش بوضعها السابق دون تغيير، إضافة إلى ذلك قلة فرص العمل خارج نطاق الزراعة. وفي تفسير تلك الظاهرة نرى أن الأرقاء في زنجبار أو الكثير منهم كانوا قانعين بأوضاعهم لدى سادتهم. ولم تكن لدى العديد منهم الرغبة في مواجهة الحياة بمفردهم مادام السادة ينوءون بالحياة ومشاكلها بدلا منهم.

وهنا يبرز بوضوح الفرق بين الاتجار بالرقيق والرق. وكما ذكرت الأميرة سالمة بنت سعيد البوسعيدي في مذكراتها من أنه «يجدر التمييز بين تملك الرقيق وبين تجارة الرقيق» مؤكدة بأن «الأخيرة هي الحافلة بالشرور والاسواء المثيرة للشكوى والضجيج» وكان الجانب البشع في الرق حسب اعتقاد الأميرة يكمن في تلك العملية المرتبطة بنقل الرقيق من داخلية البر الافريقي إلى الساحل. ومن ثم إلى محطته النهائية. ولكن بعد وصول الرقيق إلى محطته النهائية توضح الأميرة بأنه يحصل على المعاملة الحسنة حيث كان يوجد الكثير من العرب في زنجبار[١٣١].

كما يؤكد بعض الباحثين في تاريخ الرق في زنجبار أن الأرقاء في زنجبار كان يتوفر لهم الأمان والراحة أفضل بكثير من تلك التي كانت تتوفر لهم في قراهم في البر الافريقي[١٣٢]. ثم المعاملة الجيدة التي كان يعامل بها

(١٣١) سالمة بنت سعيد بن سلطان. مرجع سبق ذكره. ص ٢٤٩.

(١٣٢) نفس المصدر السابق.

أنظر أيضا: أحمد محمود المعمري: **عمان وشرق افريقية**. ترجمة محمد أمين عبدالله. سلطنة عمان: وزارة التراث القومي ـ ١٩٧٩ ـ ص ٩٣.

العربيّ رقيقه من الممكن أن تفسر العدد القليل من الأرقاء الذين إعتقوا نتيجة المعاملة السيئة من قبل مالكيهم. وكانت جميع حالات المعاملة السيئة قد حدثت في جزيرة بمبه بينما لم يتقدم أي عبد من جزيرة زنجبار للحصول على حريته بسبب المعاملة السيئة. والسبب وراء ذلك بعثة الأصدقاء التي كان نشاطها محصوراً في جزيرة بمبه تحرض الأرقاء ضد أسيادهم للتضيق عليهم والحد من حصولهم على تعويضات.

إضافة إلى ذلك فإن جزيرة بمبه لم تستفد من المرسوم الخاص بالتقسيم الاداري لزنجبار إبريل ١٨٩٧. إذ كانت في الأساس مقسمة إلى مقاطعتين. وكانت توجد بها محاكم، بينما استفادت جزيرة زنجبار بتقسيمها إلى ثلاث مقاطعات مع انشاء محاكم جديدة تابعة لها. ولهذا فإن الأرقاء في جزيرة زنجبار كانوا يتقدمون إلى تلك المحاكم الجديدة يحدوهم الأمل للحصول على حريتهم. بينما الأرقاء في جزيرة بمبه كانوا ينظرون إلى محاكم مقاطعاتهم الموجودة قبل إصدار المرسوم الخاص بإلغاء الصفة القانونية للرق بنوع من عدم الثقة(١٣٣). إذ بالنسبة لهم كانت ترمز إلى العهد القديم والذي كان يفرض حق السادة على الأرقاء.

وهذا يعني أن الأرقاء في جزيرة بمبه لم يتوقعوا الإنصاف من محاكم مقاطعاتهم كما كان الحال في جزيرة زنجبار. مما حدا بالكثيرين منهم عند رغبتهم بترك سادتهم أو لاقتناعهم بعقد إتفاقيات معهم بظروف عمل جديدة أن يتقدموا إلى المفوض البريطاني «فارلر» للحماية(١٣٤). وإن دل

(١٣٣) L.Hollingswarth. **A. short History of the East Coast of Africa** London: Macmillan and Co. Ltd. 1929 p.130.
p.p.1898. LX. No.13 Sir A.Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanzibar, September 8, 1897. p.574.

(١٣٤) p.p.1898. LX. Inc. in No. 24. Vice - Consul O'Sullivan to Sir A.Hardinge. Pemba, Zanzibar, February 16, 1898. p.601.

هذا على شيء فإنما كان يدل على أن أرقاء جزيرة بمبه إضافة إلى عدم الثقة بمحاكم مقاطعاتهم كانوا يحملون نظرة شك في التزام الولاة باعتاقهم ولم يكونوا يرغبون في التقدم مباشرة إلى الولاة، ولكن لكون الاجراءات تتم عن طريق الولاة فإن «فارلر» كان يقوم بتحويل الأرقاء إلى الولاة مع الوعد بمراقبة الاجراءات للتأكد من سلامتها(١٣٥) ولذا ظهرت قلة أعداد المتقدمين من أرقاء جزيرة بمبه لاجراء عقود مع سادتهم للعمل في أراضيهم كعمال أحرار. مع أن معظم الأراضي الزراعية الخصبة كانت توجد في جزرة بمبه. والتي كانت تعد دعامة الاقتصاد الزنجباري.

وهناك من الباحثين من يعزو قلة عدد الذين أعتقوا إلى بطء الاجراءات التي كان يتخذها الولاة العرب لكون بعضهم إن لم يكم جميعهم من مالكي الرقيق(١٣٦). وقد يكون في هذا بعض الحقيقة، ولكن كما ذكرنا فإن الادارة البريطانية هي التي فرضت تلك الاجراءات ووضعت مفوضين بريطانيين للاشراف على الاجراءات التي يتخذها الولاة، إضافة إلى ذلك كان أرقاء جزيرة بمبه يرسلون إلى جزيرة زنجبار لعرضهم وإمتحانهم مرة أخرى لتحديد قيمة التعويض. وكان السير ماثيوس المرجع النهائي في تحديدها. ولأن تلك الاجراءات تستغرق لانجازها الكثير من الوقت فإن التأخير والمماطلة يكون مصيرها، مما حدا بـ «سالزبوري» إلى الطلب إلى «هاردنج» اختصار تلك الاجراءات.

كما طلب إليه وقف إرسال أرقاء جزيرة بمبه إلى جزيرة زنجبار مع منح ولاة بمبه السلطة لانهاء الاجراءات هناك بما فيها تحديد قيمة التعويض((١٣٧).

---

(١٣٥) Ibid

(١٣٦) Lofchie, M. op. cit. p.60.

(١٣٧) p.p.1898. LX. No.34 The Marquess of Salisbury to Sir A Hardinge. Foreign Office. June 29, 1891. p.648.

ثم إن قلة أعداد المتقدمين تفسر أيضا الارتباط الشديد الذي كان يجمع بين المالك ورقيقه للدرجة التي كانوا يرفضون فيها الحصول على حريتهم. كما يمكن أن تفسر الأعداد الكبيرة من الأرقاء الذين أعتقوا من قبل سادتهم وبرغبتهم دون طلب تعويض. في نفس الوقت الذي كان من حق هؤلاء الملاك التقدم للحصول على تعويض مع ملاحظة أن عدد الجواري المعتقات بتلك الطريقة كان ضعف عدد الأرقاء من الرجال. ومن الممكن أن يكمن السبب وراء ذلك التصرف دوافع دينية إذ حث الاسلام على إعتاق الارقاء ورغب فيه.

كان الأرقاء في زنجبار منازل ودرجات وفق منزلة ومكانة مالكيهم، وكان يوجد من بين الأرقاء من كان يتباهى لكونه رقيقاً لسيد أو سيدة من ذوي المكانة الرفيعة في المجتمع. ويذكر هاردنج أنه بعد نشر مرسوم إلغاء الصفة القانونية للرق كان عدد المتقدمين من الرقيق المملوكين للعرب القاطنين في العاصمة وضواحيها مثل رقيق البيت الحاكم والمقربين منه أو من رقيق الطبقة الارستقراطية العربية للحصول على حريتهم قليلا جداً مقارنا برقيق الطبقات الأخرى(١٣٨). ومن الممكن أن يكون السبب وراء ذلك أن هؤلاء الأرقاء تعودوا على العيش مع سادتهم في المدينة حيث كان يتوفر لم معظم متطلباتهم المعيشية من مأكل وملبس ومسكن. وكان لعشقهم بحبوحة الحياة ورغد العيش أثر في رغبتهم في عدم التخلي عن تلك الامتيازات مقابل حصولهم على حريتهم.

وكان هناك أيضا الأرقاء المملوكين لبعض أغنياء العرب والذين كانوا لا يقومون بخدمة مالكيهم في المنزل وإنما كانوا يعيشونكأجراء يوميين خارج

(١٣٨) p.p.1898 LX. No.29. Sir. A. Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanzibar, April 23, 1898.p.634.

بيوت سادتهم. وهؤلاء كما يؤكد «هاردنج» كانوا يدركون أنه عندما يعجزون بسبب مرض أو شيخوخة فإنهم يلجأون إلى منازل سادتهم الذين كانوا لا يترددون في إستقبالهم كما كانوا يحرصون على صحتهم(١٣٩).

أما بالنسبة لرقيق الطبقة الوسطى فإن الوضع كان يختلف إذ تقدم الكثيرون منهم للحصول على حريتهم، وكان ذلك راجعاً إلى إدراك أرقاء هذه الطبقة بعدم إمكانية سادتهم تقديم خدمات لهم كتلك التي كانت تتوافر في بيوت الطبقة الارستقراطية العربية، إضافة إلى إقتناعهم بأن أسيادهم كانوا ينظرون لهم بأنهم «أدنى منزله منهم». ولم يكن باستطاعة الأرقاء أن يكونوا أنداداً لهم(١٤٠) ثم إن الرقيق عند هذه الطبقة عادة كان يعمل ويدفع جزءاً من دخله لسيده. وكان له بيت مستقل عن سيده. وحريته كانت تعني أن «يحتفظ بدخله لنفسه» مع تنازله عن حق الأكل والحماية في حالة كونه عاطلاً عن العمل(١٤١).

أما رقيق طبقة صغار التجار والحرفيين وعامة الناس فكانت الأعداد التي تقدمت للحصول على حريتها أقل من تلك التي كانت لدى الطبقة الارستقراطية العربية. إذ كان رقيق هذه الطبقة «لا يشعرون بالندية والاستعلاء» كما كان حال رقيق الطبقة الوسطى. وإنما كان «أسيادهم يعاملونهم معاملة حسنة «بل وكانوا يتعاونون ويعملون معهم(١٤٢).

كما إنه من الملاحظ من خلال ذلك العرض أن معظم الذين تقدموا للحصول على حريتهم كانوا من أرقاء المدينة وبالذات من جزيرة زنجبار.

---

(١٣٩) Ibid. p.635.

(١٤٠) Ibid

(١٤١) Ibid.

(١٤٢) p.p.1898. LX. No. 13. Sir. A. Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanzibar, September 8, 1897. p.574.

وأرقاء المدينة عادة كان ينظر إليهم بأنهم أكثر ذكاء وإنفتاحا على المجتمع والتغيرات التي كانت تحدث فيه مقارنة برقيق الأرياف والقرى. الذين كانوا يعيشون بقرى متباعدة وصغيرة ومعظمهم كانوا مزارعين مستقرين بعيدين عن التأثر بالمدينة(١٤٣).

أما بالنسبة لمقارنة أعداد الذكور بالإناث الذين حرروا من قبل المحكمة فإنها كانت متقاربة في كلتا الجزيرتين. بينما كان مجموع أعداد الذكور والاناث في جزيرة بمبه يكاد يكون ضعف عددهم في جزيرة زنجبار مع ملاحظة أن أعداد الذكور أو الإناث على حدة في جزيرة بمبه كان أكثر بكثير من أمثالها في جزيرة زنجبار، ومن الممكن تفسير ذلك أن جزيرة بمبه كانت تحوى بين جنباتها العدد الأكبر من السكان الأرقاء.

إنه لمن الجدير بالذكر أن نوضح أن ثلاثا من بين المحظيات حصلن على صك الحرية، ولم تكن أي منهن أعتقت بسبب القسوة في المعاملة. مما يعني نجاح المرسوم في نصه على عدم التعرض لوضح المحظيات(١٤٤).

وأنه لمن المنطقي أن تختلف حياة الحرية عن حياة العبودية، ولكن كانت توجد في زنجبار أعداد لا بأس بها من الأرقاء الذين كانوا يتقدمون للحصول على حريتهم. وقبل إتمام إجراءات التسجيل يطالبون بالغائها مفضلين البقاء على وضعهم كأرقاء بدل طلب الحرية. كما كان هناك كثير من الأرقاء نالوا صكوك حريتهم. ولكنهم ضاقوا ذرعاً بالأوضاع الجديدة وما كان يترتب عليهم من مستلزمات. ووجد من بين هؤلاء من كان يؤثر العودة مرة أخرى إلى حياة العبودية . ولكن عندما يتم إخبارهم من قبل المسئولين المنوط بهم إجراءات

(١٤٣) Ibid.

(١٤٤) p.p.1898. LX. No. 29 Sir A. Hardinge to the Marquess of Salisbury. Zanzibar . April 23, 1898. P.631.

التحرر بعدم إستطاعة الادارة البريطانية إرجاعهم لوضعهم السابق كانت ترتسم على وجوههم الدهشة والاستغراب(١٤٥).

وفي هذا الصدد يذكر «لين» انه من التهديدات المجدية التي كانت تلجأ إليها الادارة الزنجبارية ضد العاطلين عن العمل والكسالى وعديمي الفائدة من الأرقاء تهديدهم بإعتاقهم(١٤٦).

(١٤٥) Hollingsworth, L. Zanzibar Under the Foreign Office op. cit. p.154.

(١٤٦) Lyne, R. op. cit. p. 187.

خاتمة

يمكن أن نجمل النتائج التي توصل إليها الباحث فيمايلي:-

- شرق أفريقية كانت مرتعاً خصباً لتجار الرقيق من جميع الجنسيات التي تاجرت وأستقرت في تلك المنطقة كالعرب والهنود والأوروبين والأمريكيين.
- كانت زنجبار تعد الميناء الرئيسي للتوريد بينما كانت كلوة تعد الميناء الرئيسي للتصدير.
- نشطت تجارة الرقيق في شرق افريقية حتى نهاية القرن التاسع عشر، وبعد ذلك ضعفت، إلا أن تهريب الرقيق إلى زنجبار استمر ولكن بصورة محدودة.
- ان ما كان يمارس في شرق افريقية لم يكن رقا بالمفهوم الاسلامي، وإنما كان خطفا ونخاسة وشراء لا يمت إلى الدين الاسلامي وتعاليمه بأية صلة.
- اعلان الحماية البريطانية على زنجبار ١٨٩٠م أدى إلى سيطرة القنصل العام البريطاني والادارة البريطانية على معظم شؤون زنجبار الداخلية والخارجية.
- عتق الأرقاء بشكل شامل كان يعني توفير مستلزمات الحياة من مأكل وملبس ومسكن لهم ولم يكن لدى الادارة البريطانية في زنجبار استعداد لعمل ذلك.
- الغاء الرق بشكل شامل وفوري كان يعني بالنسبة للادارة البريطانية تهديد نفوذها السياسي والاضرار بمصالحها الاقتصادية. كما كان يؤثر على مصالح التجار الأوروبيين والرعايا من الهنود وكان البديل الغاء الصفة القانونية للرق بدلا من الغاء الرق .

ـ الغاء الصفة القانونية للرق وليس الغاء الرق كان يخدم مصالح الادارة البريطانية من جميع النواحي في زنجبار. تم ذلك في نفس الوقت الذي ضربت فيه عرض الحائط بمصالح العرب من أصحاب الأراضي الزراعية والأرقاء.

ـ نتيجة للقيود التي فرضتها الادارة البريطانية على عملية الاعتاق تغير وضع الأرقاء من أرقاء إلى أشباه أرقاء مؤجرين في مزارع الاقطاعيين العرب.

ـ كانت سلطة العرب الاقتصادية ونفوذهم الاجتماعي تذوي شيئا فشيئا بعد أن ضعفت سلطتهم السياسية.

وكان يهم الادارة البريطانية كسر شوكة العرب الاقتصادية بعد كسر شوكتهم السياسية. وكان ذلك ما خططت له الادارة البريطانية ونجحت في تحقيقه ليكون لها اليد الطولى في إدارة دفة الأمور في زنجبار والتغلغل في شؤونه الداخلية باستغلال قضية محاربة الرق.

ـ نجح مرسوم ١٨٩٧ في إلغاء الصفة القانونية للرق في زنجبار. كما نجحت سياسة التدرج في القضاء على العبودية. وكان التأثير المباشر لذلك المرسوم هو الأهم اذ أعطى للارقاء اعتاق أنفسهم دون تدخل من المالك. كما حسنت من وضعهم وحدت من سلطة المالك الذي حرص على معاملتهم المعاملة اللائقة لحاجته اليهم ولمعرفته بقدرة المحكمة على أعتقاهم.

ـ حرصت الادارة البريطانية على نشر المرسوم في نطاق ضيق دون اهتمام، حرصا على مصالحها الاقتصادية والأمنية.

ـ اشراك الولاة العرب في تنفيذ المرسوم كان يهدف إلى إعطائه شرعية بالإضافة إلى كسب وتعاون ومساعدة العرب.

ـ كانت هناك أهداف دينية تبشيرية من خلال تعيين مفوضين بريطانيين من الذين كانوا نشيطين في مجال التبشير.

ـ كانت الادارة البريطانية تهدف إلى جعل نسبة المستفيدين من التعـويضات قليلة، في نفس الوقت الذي دفعت لموظفيها البريطانيين من الذين أشرفوا على تنفيذ المرسوم ضعف ما دفع لمالكي الارقاء.

ـ كـانت أعداد المحـررين قليلة وغير متـوقعة وفضـل الكثـيرون البقـاء مـع ملاكهم، مما كان يدل على حسن معاملة العربي لرقيقـه. إضافـة إلى عدم وجود بدائل كتوفير المسكن والملبس والمأكل لهم.

ـ إن محاربة بريطانيا للرق وتجارته لم تكن بدوافع إنسانية، بحتة وإنما كانت تهدف إلى بسط سيطرتها ونفوذها وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة، ومع كل ذلك فإن الغاء الرق وتجارته كان عملا عظيما.

المراجع العربية

- الترمانيني، عبدالسلام. الرق ماضيه وحاضره، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت نوفمبر ١٩٧٩م.
- التميمي، عبدالمالك: «بريطانيا وتجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي ١٨٢٠ - ١٩٢٨» المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية العدد الأول يناير ١٩٩٠م.
- الجمل، شوقي، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية - الطبعة الأولى ١٩٧١.
- حراز، السيد رجب، أفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي. القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٦٨.
- حسن، يوسف فضل، «الجذور التاريخية للعلاقات العربية الافريقية» العرب وافريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٤.
- ذياب، أحمد ابراهيم، لمحات التاريخ الافريقي الحديث، الرياض: دار المريخ ١٩٨١.
- روت، رودلف سعيد. سلطة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان ١٩٧١ - ١٨٥٦، ترجمة عبدالمجيد القيسي. البصرة: مركز دراسات الخليج العربي ١٩٨٣.
- سلطان، سالمة بنت سعيد بن، مذكرات أميرة عربية، ترجمة عبدالمجيد القيسي سلطنة عمان: وزارة التراث القومي ١٩٧٤.
- عبدالرحمن، عبدالوهاب أحمد. «بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقية». مجلة كلية الآداب. جامعة الامارات العربية المتحدة. العدد الأول ١٩٨٥.

ـ قاسم، جمال زكريا. دولة بو سعيد في عمان وشرق افريقية ١٧٤١ - ١٨٦١ القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٨.
ـ لاندن، روبرت جيران. عمان منذ ١٨٥٦ مسيرا ومصيرا. ترجمة محمد أمين عبدالله سلطنة عمان: وزارة التراث القومي ١٩٧٠.
ـ المعمري، أحمد محمود. عمان وشرق أفريقية. ترجمة محمد أمين عبدالله. سلطنة عمان وزارة التراث القومي ١٩٧٩م.
ـ المقيري، سعيد بن علي. جهينة الاخبار في تاريخ زنجبار. تحقيق عبدالمنعم عامر، سلطنة عمان: وزارة التراث القومي ١٩٧٩.

المراجع الأجنبية

- وثائق منشورة

Official Documents

Parliamentary Papers, Great Britain

1892, LXXIV - Papers relative to Slave Trade and Slavery in Zanzibar.

1893, LXII - Reports on the Zanzibar Protectorate 1893.

1895, LXXI - Reports on the Revenue and Administration of Zanzibar in 1894.

1895, LXXI - Correspondance respecting Slavery in Zanzibar.

1896, LIX - Correspondance respecting Slavery in the Zanzibar Dominions.

1897, LXII - Abolition of the Legal Status of Slavery in Zanaibar and Pemba.

1898, LX - Report by Sir Hardinge on the Condition and Progress of the East Africa Protectorate from its establishment to the 20th July 1897.

1898, LX - Report by Vice-Consul O'Sullivan on the Island of Pemba, 1896-97.

1898, LX - Correspondance respecting the Abolition of the legal Status of Slavery in Zanzibar and Pemba.

- كتب ومقاولات

Beachy, R.W. A Collection of Documents on the Slave Trade of Eastern Africa. London: Rex Collings 1976.

Bennett, Norman - A History of the Arab State of Zanzibar. London: Mathuen Co. Ltd. 1978.

Christie, James. "Slavery in Zanzibar as it is in the East African Slave Trade, Edited by E. Steere - London: Harrison 1871.

Colomb, Captain John - Slave Catching in the Indian Ocean. London: Longmans, 1873.

Cooper, Frederick. Plantation Slavery on the East Coast of Africa in the Ninteenth Century. New Haven: Yale University 1977.

Coupland, R. East Africa and its Invaders Oxford: Clarendon Press, 1939.

Crofton, R.H. A Pageant of the Spice Island: Bale Danielsson. 1946.

Flint, E. Zanzibar, 1890-1950. In Harlow Vincent and E.M. Chilver. History of East Africa. Vol. 2. Oxford: Clanendon Press, 1965.

Hardinge, Arthur - Diplomatist in the East. London: Jonathan Cape;td, 1928.

Hollingsworth, L. A Short History of the East Coast of Africa. London: Macmillan, 1929.

Hollingsworth, L. Zanzibar under the Foreign Office, 1890-1913. London: Macmillan, 1953.

Lofchie, Michael. Zanzibar: Background to Revolution. Princeton N.J. Princeton University Press, 1965.

Lyne, Robert. Zanzibar in Contemporary Times. London: Hurst and Blackett 1905.

Newman, Henry. Banani: The Transition From Slavery to Freedom in Zanzibar and Pemba. London: Headley Brothers, 1898.

Sheriff, Abdul. Slaves Spices Ivory in Zanzibar. Integration of East African Commercial empire into the World Economy 1770-1873. Dares Salaam: Tunzania Publishing House, 1987.

الملاحق

ملحق رقم (١)*

Inclosure 3 in No. 1.

Extract from the Zanzibar "Gazette" of April 7, 1897.

Decree dated 1st of Zilkada, 1314.

(Translation.)

FROM Seyyid Hamoud-bin-Mahomed-bin-Said to all his subjects:

Whereas by a Treaty concluded in 1290 between Her Majesty the Queen of England and His Highness the late Seyyid Barghash, &c., the importation of slaves into the Islands of Zanzibar and Pemba was forbidden and declared to be illegal.

And whereas, owing to the lapse of years and other causes, the number of slaves legally imported and held in these islands has greatly decreased, so that many estates have gone out of cultivation.

And whereas the present system of slavery deters free labourers from coming to Our islands to take the place of those who have, from death or other causes, disappeared, to the detriment of agriculture and of Our subjects, who are thus driven to borrow money at high interest against the Law of Islam and their own welfare, both of which are the objects of Our deepest solicitude.

And whereas the Apostle Mahomed (may God grant him blessings and peace!) has set before us as most praiseworthy the liberation of slaves, and We are Ourselves desirous of following his precepts, and of encouraging the introduction of free labour.

And whereas Our late predecessor, Seyyid Ali, in the Decree in which he forbade for the future the sale of slaves or their transmission except by direct inheritance, declared that, subject to the conditions stated in that Decree, all slaves lawfully possessed on that date by his subjects should remain with their owners, and that their status should be unchanged, so that it would not be equitable to deprive them of any rights enjoyed under that Decree without awarding compensation to their present possessors.

We, therefore, having considered this question most carefully in all its aspects, and having in view the benefiting of all classes of Our faithful subjects, have decided, with the advice of Our First Minister, to promulgate, and We do hereby promulgate the following Decree:—

P.P. LXII. Inc. 3 in (No. 10 Extract from the Zanzibar «Gazette" of A pril 7, 1897. (*) PP. 711-713.

Article 1. From and after this 1st day of Zilkada, all claims of whatever description made before any Court or public authority in respect of the alleged relations of master and slave shall be referred to the District Court (Mehkemet-el-Wilaya) within whose jurisdiction they may arise, and shall be cognizable by that Court alone.

Art. 2. From and after this 1st day of Zilkada the District Court shall decline to enforce any alleged rights over the body, service, or property of any person on the ground that such person is a slave, but wherever any person shall claim that he was lawfully possessed of such rights, in accordance with the Decrees of Our predecessors, before the publication of the present Decree, and has now by the application of the said Decree been deprived of them, and has suffered loss by such deprivation, then the Court, unless satisfied that the claim is unfounded, shall report to Our First Minister that it deems the claimant entitled, in consideration of the loss of such rights and damage resulting therefrom, to such pecuniary compensation as may be a just and reasonable equivalent for their value, and Our First Minister shall then award to him such sum.

Art. 3. The compensation money thus awarded shall not be liable to be claimed in respect of any debt for which the person of the slave for whom it was granted could not previously by law be seized.

Art. 4. Any person whose right to freedom shall have been formally recognized under the 2nd Article shall be liable to any tax, abatement, corvée, or payment in lieu of corvée, which Our Government may at any time hereafter see fit to impose on the general body of its subjects, and shall be bound, on pain of being declared a vagrant, to show that he possesses a regular domicile and means of subsistence, and where such domicile is situated on land owned by any other person, to pay to the owner of such land such rent (which may take the form of an equivalent in labour or produce) as may be agreed upon between them before the District Court.

Art. 5. Concubines shall be regarded as inmates of the Harem in the same sense as wives, and shall remain in their present relations unless they should demand their dissolution on the ground of cruelty, in which case the District Court shall grant it if the alleged cruelty has been proved to its satisfaction. A concubine not having borne children may be redeemed with the sanction of the Court.

Art. 6. Any person making any claim under any of the provisions of this Decree shall have the right to appeal from the decision of the District Court to Ourselves, or to such Judge or other public authority as We may from time to time see fit to delegate for the purpose.

Written by his order by his slave, Salim-bin-Mahomed.

(Signed) HAMOUD-BIN-MAHOMED-BIN-SAID.

ملحق رقم (٢)*

Inclosure 1 in No. 1.

Extract from the Zanzibar "Gazette" of April 7, 1897.

Decree dated 29th of Shawal, 1314.

(Translation.)

WHEREAS it is expedient to make further provision for the good government of our subjects in the interior of the Islands of Zanzibar and Pemba. We hereby enact as follows:—

1. The Island of Zanzibar is divided into the three following districts (Wilayat) which shall supersede all previous existing administrative divisions:

(1.) The district of Kokotoni, bounded on the north-west and east by the sea, and on the south by a straight line which, starting from a point on the west coast half-a-mile to the south of Nnanjale, shall run to a point on the east coast one mile to the north of the village of Pongwi.

(2.) The district of Mwera, bounded to the north by the southern boundary of the district of Kokotoni, on the south and west by the sea, and on the east by a line which, starting in a northerly direction from Sungi Inlet, shall cross the high road from Zanzibar to Chwaka, a quarter of a-mile to the west of the village of Indijana and shall run in a straight line to the north till it meets the southern boundary of the district of Kokotoni.

(3.) The district of Chwaka, bounded on the north by the southern boundary of the district of Kokotoni, on the east, south, and south-west by the sea, and on the west by the eastern boundary of the district of Mwera.

Except where otherwise provided, all adjacent islands and inlets shall be held to belong to the district to whose coast they are in closest proximity.

2. The city of Zanzibar, including Ngambo and the islands in Zanzibar harbour, is excluded from the jurisdiction of the Wali of Mwera, whose powers shall be exercised within it by our First Minister.

3. We hereby place over each of the districts above mentioned, an Arab official who shall have the rank of Wali, and direct all Cadis, Akidas, Sheikhs, Headmen, and other local authorities within the boundaries of the district assigned to him, to regard him as our representative, and to exercise any powers now vested in them, subject to his supervision and direction. All are to obey his orders.

4. The Walis shall form and constitute in each of their districts a District Court of summary jurisdiction, to be called the District Court, which shall henceforth be the chief Court of the district, but from which an appeal shall always lie to ourselves or to such Judge or public authority as we may from time to time see fit to delegate.

5. The powers of the present Walis in Chaki-Chaki and Weti, in our Island of Pemba shall be identical with those of the Walis hereby appointed over the Island of Zanzibar.

6. The following are appointed hereby Walis:—

For the district of Kokotoni, to reside at Kokotoni, Suleiman-bin-Hamid;

for the district of Mwera, to reside at Mwera Bridge, Serhan-bin-Nasr; for the district of Chwaka, to reside at Chwaka, Hilal-bin-Mahomed.

Written by his order by his slave Salim-bin-Mahomed.

(Signed) HAMOUD-BIN-MAHOMED-BIN-SAÏD.

P.P. 1897. LX11. Inc. 4 in (No. 1) Extract from the Zanzibar "Gazette" of April 7, 1897. PP. 713-14.

ملحق رقم (٣)

Inclosure 4 in No. 25.

Abolition of the Legal Status of Slavery.

Particulars of Case No. 107.

Name of Slave	.. ..	Mistura.
Tribe of Slave	.. ...	Yao.
Name of Master	.. ..	Mahomed-bin-Mlomri.
Tribe of Master	.. ..	A Comoro.

Details.

MISTURA was acquired in time of Seyyid Burghash. Has been working as a water-girl, &c., in the house of an Indian, and giving her master 5 rupees monthly. Does not want to work any longer for her master and claims her freedom.

Has large scars from small-pox on her shoulders; scar from boil on left ankle; four holes in each ear. A brown girl, strong, and about 20 years of age.

Height, 4 feet 11½ inches.

Arm, 17 inches.

Compensation awarded to master, 65 rupees.

Note.—Mistura is still working as servant to the Indian.

Zanzibar, June 25, 1897.

P.P. 1898 LX. 4 in (No. 25) Abolition of the legal Status of Slavery. Particulars of Case No. 107. P. 625.

صدر من هذه الحوليات

الحولية الأولى لعام ١٩٨٠ :

١ ــ الجدوز الفلسفية للبنائية	د. فؤاد زكريا
٢ ــ صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا	د. محمد عيسى صالحية
٣ ــ ابن قلاقس، حياته وشعره	د. سهام الفريح
٤ ــ الأمير تنكز الحسامي	د. حياة ناصر الحجي
٥ ــ التدرج الطبقي الاجتماعي في بعض الأقطار العربية (باللغة الانجليزية).	د. خلدون حسن النقيب

الحولية الثانية لعام ١٩٨١ :

٦ ــ علي أحمد باكثير	د. محمد عبده
٧ ــ تحليل أخطاء الطلبة العرب في استعمال أدوات التعريف والتنكير الانجليزية (باللغة الانجليزية).	د. نايف خرما
٨ ــ دولة المماليك ودولة مغول القفجاق	د. حياة ناصر الحجي
٩ ــ المرأة والفلسفة	د. محمود رجب

الحولية الثالثة لعام ١٩٨٢ :

١٠ ــ الروابط العائلية القرابية في مجتمع الكويت المعاصر	د. فهد الثاقب الثاقب
١١ ــ البيئة والسلوك	د. طلعت منصور
١٢ ــ عالمية الحضارة الإسلامية ومظاهرها في الفنون	د. صلاح الدين البحيري
١٣ ــ لورنس ومحفوظ، دراسة أدبية سيكولوجية، مقارنة	د. محمد رجا الدريني
١٤ ــ آل قدامة والصالحية	د. شاكر مصطفى

الحولية الرابعة لعام ١٩٨٣ :

١٥ ــ أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية	د. عبدالعال سالم مكرم
١٦ ــ مفهوم التفسير في العلم من زاوية منطقية	د. عزمي موسى إسلام
١٧ ــ العمل الاجتماعي في المجال التربوي	د. جلال الدين الغزاوي
١٨ ــ وحدة ميتافيزيقيا أرسطو ومنزلة الرياضيات فيها	د. أبو يعرب المرزوقي
١٩ ــ مفهوم التهكم عند كير كجور	د. إمام عبدالفتاح

الحولية الخامسة لعام ١٩٨٤ :

٢٠ ــ نظرة في قرينة الاعراب، في الدراسات النحوية القديمة والحديثة	د. محمد صلاح الدين بكر
٢١ ــ الأخرويات الإسلامية في الكوميديا الإلهية (باللغة الانجليزية)	د. رشا حمود الصباح
٢٢ ــ تسع وثائق في شئون الحسبة على المساجد في الأندلس	د. محمد عبدالوهاب خلاف
٢٣ ــ مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية	د. أحمد عبدالرحيم مصطفى
٢٤ ــ مفاهيم العلاج النفسي وأنماط التفاعل داخل الأسر المريضة (النشأة والتطور)	د. حامد عبدالعزيز الفقي

الحولية السادسة لعام ١٩٨٥ :

٢٥ ــ نحاة القيروان	د. يوسف أحمد المطوع
٢٦ ــ من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية	د. محمد عيسى صالحية
٢٧ ــ الفصاحة: مفهومها وبم تتحقق قيمها الجمالية	د. توفيق علي الفيل
٢٨ ــ مشكلة التأويل العقلي عند مفكري الإسلام في الشرق العربي وخاصة عند ابن سينا.	الأستاذ/ سعيد زايد
٢٩ ــ واقع التاريخ في رواية وجوب العنف (باللغة الانجليزية)	د. رشا حمود الصباح
٣٠ ــ مكانة رواية روبنسون كروزو في القصص اللايوطوبي (باللغة الانجليزية)	د. محمد رجا الدريني
٣١ ــ مفهوم المعنى «دراسة تحليلية»	عزمي موسى إسلام
٣٢ ــ الوصايا ومدى تطورها في العصر العباسي الأول	د. سهام الفريح

الحولية السابعة لعام ١٩٨٦ :

٣٣ ــ بردة البوصيري قراءة أدبية وفلكورية	د. محمد رجب النجار
٣٤ ــ الارشاد النفسي تطور مفهومه وتميزه	د. عبدالله محمود سليمان
٣٥ ــ اتجاهات الأباء والأمهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات	د. عبدالفتاح القرشي
٣٦ ــ علم العمران الخلدوني وعلم الاجتماع الحديث (باللغة الانجليزية)	د. فؤاد البعلي
٣٧ ــ قبيلة تميم العربية بين الجاهلية والإسلام	د. عبدالجبار العبيدي
٣٨ ــ عيوب الكلام، دراسة لما يعاب في الكلام عند اللغويين العرب	د. وسمية المنصور
٣٩ ــ المواقع الإسلامية المندثرة في وادي حلي	د. أحمد بن عمر الزيلعي
٤٠ ــ البحر في شعر الأندلس والمغرب	د. منجد مصطفى بهجت

الحولية الثامنة لعام ١٩٨٧ :

٤١ ــ البيئة المائية في الأردن (باللغة الانجليزية)	د. عبدالرحيم مسعد

٤٢ ــ وثائق جديدة عن حملة سنان باشا إلى اليمن (سنة ٩٧٦هـ/ ٦٨ ـ ١٥٦٩م)	د. محمد عيسى صالحية
٤٣ ــ التوجيه والارشاد النفسي للأطفال غير العاديين (دراسة تحليلية)	د. محمد ماهر محمود
٤٤ ــ المراحل الارتقائية لمنهجية الفكر العربي الإسلامي	د. حسن عبدالحميد عبدالرحمن
٤٥ ــ عبدالله بن سبأ دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة	د. عبدالعزيز الهلابي
٤٦ ــ ضمائر الغيبة أصولها وتطورها	د. فوزي حسن الشايب
٤٧ ــ قبيلة إياد منذ العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي	د. محمد احسان النص
٤٨ ــ تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصري الحديث	د. عبدالملك خلف التميمي

الحولية التاسعة لعام ١٩٨٨ :

٤٩ ــ أضواء على ملكة سبأ	د. محمد ابراهيم مرسي
٥٠ ــ دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية	د. جلال الدين الغزاوي
٥١ ــ هجرة الكفاءات العلمية العربية ودور مجلس التعاون في الافادة منها	د. محمد رشيد الفيل
٥٢ ــ الفتح الإسلامي لبلاد وادي السند	د. سعد محمد حذيفة الغامدي
٥٣ ــ الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط	د. وسام عبدالعزيز فرج
٥٤ ــ مدن التنمية في فلسطين المحتلة	د. محمد مدحت عبدالجليل
٥٥ ــ الغزو الفرنسي للجزائر في وثيقة أمريكية معاصرة	د. منصور أبو خمسين
٥٦ ــ رحلات جلفر الرحلة إلى ليليبوت	د. محمد رجا الدريني

الحولية العاشرة لعام ١٩٨٩ :

٥٧ ــ التغير الاجتماعي في المدن المنتجة للنفط (مجتمع الكويت)	د. نورة الفلاح
٥٨ ــ حركة مسيلمة الحنفي	د. إحسان صدقي العمد
٥٩ ــ الجاحظ والنقد الأدبي	د. وديعة طه النجم
٦٠ ــ التقليد والتحديث في تعليم اللغات الأجنبية	د. نايف نمر خرما
٦١ ــ الأحوال السياسية والدينية في بلاد العراق والمشرق الإسلامي في عهد الخليفة القائم بأمر الله العباسي (٤٢٢ ـ ٤٦٧هـ/ ١٠٣١ ـ ١٠٧٥م)	د. محمود عرفة محمود
٦٢ ــ تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي	د. فوزي حسن الشايب
٦٣ ــ نجاح الشيخ أحمد الجابر في الإفادة من التنافس الإنجليزي الأمريكي بشأن نفط الكويت	د. ميمونة خليفة العذبي الصباح
٦٤ ــ المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء الدراسات والاتجاهات الحديثة (في علم اللغة)	د. مصطفى زكي التوني

٦٥ ـ جغرافية الخضر	د. وليد عبدالله عبدالعزيز المنيس
الحولية الحادية عشرة لعام ١٩٩٠ :	
٦٦ ـ النظرية الاستبدالية للاستعارة	د. يوسف مسلم أبو العدوس
٦٧ ـ النفط والنمو الحضري بدولة الكويت	د. أمل يوسف العذبي الصباح
٦٨ ـ نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي	د. غازي مختار طليمات
٦٩ ـ الاقطاع في العالم الإسلامي	د. محمود إسماعيل
٧٠ ـ الجوار في الشعر العربي حتى العصر الأموي	د. مرزوق بن صنيتان بن تنباك
٧١ ـ الحدود البيزنطية الإسلامية وتنظيماتها الثغرية (٤٠ ـ ٣٣٩هـ/ ٦٦٠ ـ ٩٥٠م)	د. عبدالرحمن محمد عبدالنبي
٧٢ ـ خبرات الكويت: توزيعها، نشأتها، تصنيفها	د. عبدالحميد أحمد كليو
الحولية الثانية عشرة لعام ١٩٩١ :	
٧٣ ـ بنو سليمان: حكام المخلاف السليماني وعلاقاتهم بجيرانهم	د. أحمد بن عمر الزيلعي
٧٤ ـ نهاية الأرب في شرح لأمية العرب للشنفري بن مالك الازدي	د. عبدالله محمد الغزالي
٧٥ ـ افلاطون.. والمرأة	أ.د. إمام عبدالفتاح إمام
٧٦ ـ الخز في الحضارة العربية الإسلامية	د. إحسان صدقي العمد
٧٧ ـ الاتجاه نحو الدين	د. نزار مهدي الطائي
٧٨ ـ دوار الشعب لم يعد موجوداً	د. شفيقة بستكي
٧٩ ـ الانثروبولوجيا السياسية	د. سليمان خلف
٨٠ ـ سدوس وتحصيناتها الدفاعية	د. محمد عبد الستار عثمان

قسيمة تقييم آراء القارىء

عزيزي القاريء

أسرة تحرير الحوليات ترحب بك وتتقدم لك بأطيب التحيات شاكرين لك سلفا تعاونك من أجل تطوير هذه الحوليات وذلك من خلال اجابتك عن هذه الاسئلة : ـ

ـ عمر القاريء : ـ ٢٠ ☐ ٢٠ ـ ٣٥ ☐ ٣٦ ـ ٤٥ ☐ ٤٥ + ☐

ـ الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

ـ بلد الاقامة : الكويت ☐ خارج الكويت ☐

ـ التعليم : ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراة ☐

ـ طبيعة المهنة : اداري ☐ أكاديمي ☐ مهني ☐ أخرى ☐

ـ مواضيعك المفضلة : لغوية ☐ اجتماعية ☐ تاريخية ☐ ادبية ☐ متنوعة ☐

١ ـ كيف تحصل على الحوليات؟

شراء ☐ اشتراك ☐ استعارة ☐

٢ ـ هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟

نعم ☐ لا ☐

٣ ـ ما رأيك بحجم الحوليات؟

مناسب ☐ كبير ☐ صغير ☐

٤ ـ كيف ترى مواضيع الحوليات؟

متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

٥ ـ ما هو الطابع العام للحوليات؟

لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

٦ ـ هل تقرأ الحوليات بانتظام؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

٧ ـ هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟

نعم ☐ لا ☐

٨ ـ هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟

نعم ☐ لا ☐

٩ ـ هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

١٠ ـ شعار الحوليات على الغلاف هل يتناسب وطبيعة الحوليات؟

نعم ☐ لا ☐

١١ ـ ما مقياسك لنوع طباعة الحوليات؟

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

١٢ ـ ما رأيك بسعر الحوليات؟

مرتفع ☐ قليل ☐ مناسب ☐

١٣ ـ اقتراحات ترى أنها تساعد على تطوير الحوليات وخدماتها للقارىء؟

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

قسم الاشتراكات

حوليات كلية الآداب

ص.ب : ١٧٣٧٠ الخالدية

الكويت 72454

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ اربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ..... نقدا / شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و / أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم : .....

المهنة / الوظيفة : .....

العنوان : .....

.....

.....

التاريخ / / التوقيع

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير
د. سيمون خليفة العزبي الصباح

المقر: جامعة الكويت - الشويخ
هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٢٤
٤٨١٤٢٩٥

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
بالاضافة الى اصدارات خاصة في المناسبات.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما ياتي :
ا) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.
* عقد الندوات التي تهم المنطقة او المساهمة فيها واصدارها في كتب.
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.

* الاشتراك السنوي بالمجلة

ا) داخل الكويت: ٢ د.ك. للافراد - ١٢ د.ك. للمؤسسات.
ب) الدول العربية: ٥٠٠ر٢ للافراد، ٠ر١٢ د.ك. للمؤسسات.
جـ) الدول الاجنبية: ١٥ دولارًا للافراد ٤٠ دولارًا للمؤسسات.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي :
ص.ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

فصلية : محكمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيسة التحرير

أ. د. حياة ناصر الحجي

المقر: كلية الآداب ـ مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ ـ هاتف : ٨١٧٦٨٩ ـ ٨١٥٤٥٣
فاكس : ٤٨١٢٥١٤

المراسلات توجه الى رئيس التحرير:

ص. ب. ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الأكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات.

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١.

● تصل إلى أيدي مايزيد على عشرة آلاف قارىء.

الاشتراكات

* في الكويت: ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ دينارا للمؤسسات.

* في البلاد العربية : ٤،٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.

* في الدول الأجنبية: ٢٠ دولارا للأفراد، ٦٠ دولارا للمؤسسات.

المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت
مجلة فصلية - تخصصية - محكمة

رئيس هيئة التحرير
د. عبدالمحسن حمادة

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكياً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي **71953** الكويت.
هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدرها جامعة الكويت

مجلة فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

منبر بارز للأكاديميين العرب
تأسس عام 1973

رئيس التحرير:
أ.د. فهد ثاقب الشاقب

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريال، قطر (10) ريال، الامارات (10) درهم، البحرين (-.1) دينار، عُمان (-.1) ريال، العراق (-.1) دينار، الأردن (750) فلس، تونس (1.5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (600) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (1.5) جنيه، السودان (1.5) جنيه، سوريا (35) ليرة، اليمن الشمالي (10) ريال، المغرب (10) درهم

الاشتراكات

للأفراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	أربع سنوات
الكويت	2 د.ك	4 د.ك	5.5 د.ك	7 د.ك
الدول العربية	2.5 د.ك	4.5 د.ك	6.5 د.ك	8 د.ك
البلاد الاخرى	15 دولار	30 دولار	40 دولار	50 دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	80 دولار	110 دولار	150 دولار	180 دولار

- تدفع الاشتراكات الافراد مقدماً

(1) أما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.
(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101886) لدى بنك الخليج / فرع الشعيبة.

توجه جميع المراسلات إلى: رئيس التحرير
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص.ب: 5486 صفاة
الكويت. هاتف: 2548421 / 2549387 - تلكس: 22616 الكويت

مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية محكَّمة تعنى بنشر الأبحاث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور مبارك عبدالعزيز النويبت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ديناران للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول العربية : ثلاثة دنانير للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ثلاثة دنانير ونصف للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٤٦٨٤٣ / ٤٢٢٢ - فاكس : ٤٨٣٥٧٨٩

المجلة العربية للعلوم الادارية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير سالم مرزوق الطحيح جامعة الكويت دولة الكويت

هيئة تحرير المجلة

احمد عبد الفتاح عبد الحليم	جامعة الامارات العربية المتحدة	دولة الامارات العربية المتحدة
احمد عبد الله الصباب	جامعة الملك عبد العزيز	المملكة العربية السعودية
شوقى حسين عبد الله	جامعة القاهرة	جمهورية مصر العربية
صادق محمد البسام	جامعة الكويت	دولة الكويت

* تقبل المجلة الأبحاث الاصيله والمبتكرة فى نطاق العلوم الادارية الأساسية والمجالات الأخرى ذات الصلة وذلك بما يعود بالنفع على الباحثين والممارسين فى مجال الادارة ، التمويل والاستثمار ، التسويق ، نظم المعلومات الادارية ، الاساليب الكمية فى الادارة ، الادارة الصناعية ، الادارة العامة ، المحاسبة ، الاقتصاد الادارى ، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

* تخضع كافة الأبحاث المنشورة للتحكيم من قبل هيئة تحرير المجلة وإثنين أو اكثر من المتخصصين من ذوى الخبرة البحثية والمكانة العلمية المتميزة. وفى جميع الأحوال يتم التحكيم بشكل سرى ، الأمر الذى يتطلب من الباحثين عدم إظهار ما يشير الى هويتهم فى صلب البحث.

* تشمل المجلة الأبواب التالية:
  - الأبحاث .
  - التقارير العلمية التقييمية .
  - ملخصات الرسائل الجامعية .
  - الندوات والمؤتمرات .
  - الحالات العملية .

توجه المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالى:

المجلة العربية للعلوم الادارية - جامعة الكويت ص.ب ٢٨٥٥٨ الصفاة

هاتف / فاكس : ٢٥٢٨١٢١ [٩٦٥]

from attaining their freedom. In fact, these restrictions transformed them from being mere slaves into being semi slaves in the employ of the Arab landlords. However, the socio-economic and political influence of the Arabs gradually waved. That was exactly what the British aimed at and subsequently achieved. Hence the British became the sole power in Zanzibar.

The Abolition of the Legal Status of Slavery in the Arab Sultanate of Zanzibar, 1987

Summary

The present study deals with the abolition of the legal status of slavery in the Arab Sultanate of Zanzibar in 1897. It reviews the political, religious, social and demographic factors which prompted Arthur Hardinge, the British Consul General, to adopt the policy of abolishing slavery gradually.

To attain this end, he abolished the legal status of slavery instead of abolishing slavery itself immediatly and comprehensivly.

The paper highlights the way the British Administration undermined the socio economic standing of the Arabs in Zanzibar, without paying much attention to the interests of the slaves. Meanwhile it strengthened its position in the Zanzibari affairs, and secured its political and economic interests as well as these of the foreign merchants and its Indian subjects.

The paper explains the circumstances which preceded the proclamation of the slaves legal status decree in 1897 and shows how the British Administration circulated the articles of the decree within a very limited circle as that it would not become widely known. This was done in spite of the fact that the issuing of the decree made a very important event.

The British Administration enlisted the co-operation of the Arab Walis by giving them a leading role in the execution of the decree under the overall supervision of British Commissioners oppointed for that purpose. Our study underlines the aimes of the oppointment of the Arab Walis and the British commissioners, whether these aims were religous, social and economic.

The paper expounds the three methods employed in abolishing slavery, as well as the compensations and expenses incured. It also points out the number of the slaves liberated, their groupings, their races and the social classes of their masters. In doing so, we were able to distinguish the basic differences between the islands of Zanzibar and Pemba.

Concluding, the paper demonstrates that the policy of the British Administration succeded gradually in eleminating slavery, gave the slaves certain rights and improved their position. Nevertheless, the restrictions imposed by the Administration created obstacles that hinderd the slaves

The Author:

Dr. Benyan Saud Turki.
M.A. in modern history Eastern Michigan University U.S.A. 1984.
P. H. D. in modern history Exeter University U. K. 1988.
Member of teaching staff History Dept. Kuwait University.
Member of the Union of the Arab Historians.

Eighty - First Monograph

The Abolition of the Legal Status of Slavery in the Arab Sultanate of Zanzibar, 1987

Dr. Benyan Saud Turki
History Department - Kuwait University

Annals of the Faculty Of Arts
Volume XIII, 1993

ANNALS OF THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED SCIENTIFIC PERIODICAL THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCIENTIFIC CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTY OF ARTS

Volume XIII, 1993

Academic Publication Council
مجلس النشر العلمي

ANNALS OF THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

The Abolition of the Legal Status of Slavery in the Arab Sultanate of Zanzibar, 1987

Dr. Benyan Saud Turki
History Department - Kuwait University

Volume XIII
Eighty - First Monograph
1412 – 1413
1992 – 1993